

جامعة عمار ثليجي بالأغواط



كلية علوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

الموضوع :

الحياة الاقتصادية في مصر الرومانية (31 ق. م إلى 305 م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر اكايمي في التاريخ القديم

تخصص : تاريخ الحضارات القديمة

اشراف الأستاذ:

أ/طارق مريقي

اعداد الطالب:

غريس يحي محي الدين

السنة الجامعية : 2016/2015

جامعة عمار ثليجي بالأغواط



كلية علوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

الموضوع :

الحياة الاقتصادية في مصر الرومانية (31 ق. م إلى 305 م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر اكايمي في التاريخ القديم

تخصص : تاريخ الحضارات القديمة

اشراف الأستاذ:

أ/طارق مريقي

اعداد الطالب:

غريس يحي محي الدين

السنة الجامعية : 2016/2015

إهداء

إلى التي فتحت لي حضانها وتمرتني بدفع حنانها
أمي الغالية
إلى قدوتي في هذه الحياة ، إلى من علمني الصبر و الاجتهاد
أبي الغالي

إلى رفيقة دربي زوجتي
إلى عطر و نسيم و بهجة العائلة (نريمان) حفظها الله
إلى جميع إخوتي
إلى الذي كان عوناً لي الأساتذة (الطيب قديم و طارق مريفي)
إلى كل رفقاء الدرب و زملائي
أهدي ثمرة جهدي ...

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا

الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من

بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص

بالذكر الأستاذ المشرف طارق مريقي والأستاذ طيب قديم الذي لم

يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا

البحث.

ولا يفوتنا أن نشكر كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا طيلة سنتين من

الدراسة

كما نتقدم بالشكر إلى كل الذين سهلوا علينا كتابة وطباعة هذه

المذكرة.

مدخل

مصر ولاية روحانية

مصر ولاية رومانية :

بعد أن تمكن اكتافيانوس (أغسطس Augustus) (انظر الملحق رقم 01، ص 96) من هزيمة انطونيوس و كليوبترة في موقعة اكتيوم في 30 ق م دخلت مصر ضمن ممتلكات الإمبراطورية الرومانية ، و كانت آخر قطر في منطقة البحر الأبيض المتوسط يسقط في أيدي الرومان ، و في هذا الإطار يقول أغسطس - في الوثيقة المشهورة التي سجل عليها أعماله المجيدة و المعروفة باسم « اثر أنقرة » و عرفت أيضا « Res Gestae - » لقد ضمت مصر إلى ممتلكات الشعب الروماني « Aegyptum Imperio populi » « » « Romani adieci⁽¹⁾ ، وهو ما جعل مجلس الشيوخ يقر باعتبار هذا اليوم عيداً وطنياً في روما و بداية التقويم المحلي في مصر⁽²⁾ ، و استغل أغسطس هذه الفرصة في الدعاية السياسية فصدر عملة تذكارية خاصة بمناسبة ضمه مصر لسلطان روما و خرجت هذه العملة تحمل صورة تمساح و كتبت تحته عبارة « Aegypto capta » « » و معناها فتح مصر⁽³⁾.

1- ايدرسبيل، مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربي ، ترجمة عبد اللطيف احمد علي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1973 ، ص 89 .

2- عبد اللطيف احمد علي ، مصر و الإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية ، القاهرة، 1974 م ، ص 41 .

3- مصطفى العبادي، الإمبراطورية الرومانية (النظام الإمبراطوري و مصر الرومانية) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 ص 108 ؛ أبو اليسر فرح ، تاريخ مصر في عصري البطالمة و الرومان ، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية القاهرة ، 2004 .

، ص 161 .

وعلى خلاف ما كان سائدا في العالم القديم فان اكتافيانوس منع جنوده من نهب المدينة احتراما لذكرى مؤسسها الاسكندر الأكبر ، و ألقى على السكندريين خطابا باليونانية أعلن فيه انه صفح عنهم⁽¹⁾.

و لكن ماذا كان يعني ضم مصر لروما بالنسبة لمصر ذاتها، فإنها لم تعد دولة مستقلة ، و أصبحت ولاية تابعة لسلطان روما من الناحية السياسية ، أما من الناحية الاقتصادية فقد كان الأمر أكثر خطورة لان روما فرضت على مصر جزية مالية و ضريبة عينية من القمح و الغلال ، ما يعني أن جزءا كبيرا من دخل المصريين و إنتاجهم يذهب إلى روما كل عام دون مقابل ، لذلك احتفل أغسطس بضم مصر و اصدر تلك العملة ليعتد برسالة إلى الرومان و يبشرهم بأنه ضمن لهم قمح مصر و غلالها⁽²⁾.

و نظرا لأهمية مصر و شهرة أهلها بالثورات اهتم الإمبراطور أغسطس بوضع نظام دقيق يكفل له استمرار خضوعها للسلطة المركزية في روما ، لذلك وضع في المعسكر الكبير الذي أقامه في نيقوبوليس فرقة رومانية و هي الفرقة الثانية و العشرون و عززها بثلاث كتائب مساعدة من المشاة ، كما انه لم ينس جنوب الوادي الذي كان معقلا للحركات القومية ضد البطالمة فبعث إليه فرقة رومانية ، يرجح أنها فرقة قورينة الثالثة و عززها بثلاث كتائب مساعدة رابطة على الحدود الإثيوبية⁽³⁾ ، و يذكر سترابون (Strabon) أن الحامية التي أقامها

1- عبد اللطيف احمد علي ، المرجع السابق، ص 42 ؛ أبو اليسر فرح ، المرجع السابق، ص 161.

2- مصطفى العبادي ، المرجع السابق، ص 109 .

3- عبد اللطيف احمد علي ، المرجع السابق، ص 44 – 45 .

أغسطس في مصر تكونت من ثلاث فرق و تسع سرايا و ثلاث وحدات من الفرسان⁽¹⁾، و كان الهدف من هذه الحماية أيضا تأمين البلاد من الأخطار الخارجية ، إضافة إلى الهدف السابق ذكره و هو القضاء على الثورات و الفتن الداخلية⁽²⁾ ، و هدف أغسطس من خلال هذه السياسة إلى حماية المصالح الرومانية في مصر و ليس حماية المصريين ، فقد كانت العناية بطرق التجارة مع الشرق و الجنوب و تأمين الحدود هدفا استراتيجيا للحكم الروماني في تلك الفترة ، و التداخل بين الثورات الداخلية و الأخطار الخارجية في تلك الفترة طبيعي نظرا للظروف التي كانت تمر بها مصر ، فقد تحولت من دولة صاحبة سيادة إلى مجرد ولاية رومانية ، و هذا ما جعل بوادر الرفض المصري تظهر في الإسكندرية و طيبة ، و هو ما اشعر الرومان بأهمية الجانب العسكري⁽³⁾.

أما في ما يخص وضع مصر في الإمبراطورية الرومانية فبعض النصوص القديمة تصف هذا الوضع الجديد كما عينه الإمبراطور أغسطس ، و من بينها ما كتبه سترابون إذ يقول : « لقد أصبحت مصر الآن ولاية رومانية تدفع جزية ضخمة و يقوم على حكمها رجال حكماء ، و هم الولاة الذين يرسلون إليها تباعا و يحتل الوالي الذي يرسل إليها مكان الملك ... و هناك ثلاث فرق من الجنود واحدة منها تقيم في المدينة (الإسكندرية) و الأخرى في سائر القطر .. »⁽⁴⁾.

1 -- Strabon, **Géographie** , Traduit par Amédée Tardieu , Librairie de . L . Hachette, Paris ,1867, XVII . 1 . 12

2- حسين الشيخ ، محمد عبد الفتاح السيد ، المصريين و الرومان (روية حضارية) ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 2002. ، ص 56 .

3- نفسه ، ص 58 – 59 .

4 -Strabon , XVII . 1 . 12

أما ديون كاسيوس (DionCassius) فقد وصف النظام الذي فرضه أغسطس على مصر في مقولته التالية: «و منذ ذلك الوقت جعل أغسطس مصر تدفع الجزية و عين عليها كورنيليوسجاللوس ، و لان عدد سكانها كثير سواء في المدن أو في الريف و لان طباعهم حادة و منفعة و لوفرة غلالها و ثرائها منع أعضاء مجلس السناتو أن يدخلوا مصر لأي سبب أو الإقامة فيها إلا بعد الحصول على إذن خاص منه ، كما انه رفض السماح لأفراد الشعب (أي المصريين) أن يصبحوا أعضاء في مجلس السناتو في روما ، و بعد ذلك تناول أمور أخرى كل على حدة ، فأمر السكندريين أن يديروا شؤون مدينتهم دون مجلس تشريعي (boulé) فقد كان يعرف مدى جنوحهم إلى الثورة ... هذه النظم التي وضعها آنذاك لهم بقيت عليها البلاد حتى الآن»⁽¹⁾ (نهاية القرن الثاني ميلادي) .

هذه الرؤية السياسية الرومانية للمؤرخ ديون كاسيوس (DionCassius) هي في الحقيقة تحديد واقعي للعلاقة بين المصريين و الرومان ، و التي تتلخص في أهمية مصر الإستراتيجية و الاقتصادية بالنسبة لروما ، و تبرز أيضا وضع مصر في الإمبراطورية الرومانية فقد جعلها أغسطس في وضع خاص أشبه ما يكون بالملكية الشخصية للإمبراطور ، ففي النص المعروف باسم " اثر أنقرة " عن ضم مصر ذكر أغسطس مصر دون أن يقرنها بكلمة ولاية⁽²⁾، و هناك من الباحثين من يرى أن مصر كانت ولاية عادية و يستندون إلى النص ذاته و يرون انه واضح فأغسطس يقول (لقد ضمت مصر إلى سلطان الشعب الروماني) و

1 -Dion Cassius , Roman History,L.C.L ,1970, 51 . 17 .

2- مصطفى العبادي ، المرجع السابق، ص 112 .

لم يقل انه ضمها إلى ممتلكاته الخاصة ، و ما يدل على أنها ولاية عادية أنها كانت تستغل لصالح الشعب الروماني و أن دخلها كان يتجه إلى خزانة الدولة و ليس إلى خزانة الإمبراطور⁽¹⁾.

و من المرجح أن أسباب الاختلاف حول وضع مصر في الإمبراطورية الرومانية تلك النظم التي خص بها أغسطس ولاية مصر، لأنه من المعروف أن الولايات الآمنة كانت تتبع السناتو أما غير المستقرة فتتبع الإمبراطور، أما فيما يتعلق بمصر فأغسطس لم يول عليها واحدا من طبقة السناتو لأنها حديثة العهد بالاحتلال و كان هدف أغسطس هو إضعاف مجلس السناتو ، و بالتالي إضعاف طبقة النبلاء الذين يمثلهم هذا المجلس ، لذلك اتجه إلى الطبقة المتوسطة و هي طبقة الفرسان (equites) و اعتمد عليها سياسيا و ذلك بتعيينه حكاما من بين أفرادها على الولايات الجديدة⁽²⁾ ، و من بين هذه الولايات مصر فقد عين أغسطس عليها واليا من طبقة الفرسان⁽³⁾ ، كما قرر أغسطس اتخاذ إجراء استثنائي و هو منح سلطة الامبيريوم الأعلى (imperium maius)⁽⁴⁾ لوالي مصر ، و من المعروف أن هذه السلطة لم تكن تمنح إلا لرجال طبقة السناتو و السبب في اتخاذ هذا الإجراء غير العادي في مصر كنا قد ذكرناه سابقا ، و المتمثل في عدم ثقة أغسطس في ولاء طبقة

1- أبو اليسر فرح ، المرجع السابق، ص 166 .

2- مصطفى العبادي ، المرجع السابق، ص 114 – 115 .

3-The Prefect of Egypt from Alexander to Diocletian , 2 ed ,Klio , 1979 , p 01 . Reinmuth .O . W,

4الامبيريوم: هي سلطة تعلو عن سلطة حكام الولايات ، و كانت تسمى بروقتصالية لان الذي كان يمارسها يسمى بروقتصلا ، أي حاكما على عدد من الولايات ، و من ثم فإنها كانت سلطة عسكرية لا تمارس إلا خارج روما ، (أيدرس بل ، المرجع السابق ، ص 91 .)

السناتو له ⁽¹⁾، و يرجع الاهتمام الشديد الذي أولاه أغسطس لمصر إلى عدة أسباب أولها اقتصادي، فقد كانت مصر تمد روما بثلاث احتياجاتها السنوية من الغلال ⁽²⁾، و كان أغسطس يخشى من أن يتولى إدارة مصر احد القادة الطموحين فيحاول الاستقلال بها ، و هي بلد يسهل الدفاع عنه و من الممكن أن يقطع مؤونة الغلال عن روما و بالتالي تصيبها المجاعة ، و من الممكن أيضا أن يقطع عليها إحدى الطرق التجارية الهامة التي تصل الإمبراطورية بالشرق ⁽³⁾ ، كما قام أغسطس بإجراء آخر تمثل في منع أعضاء السناتو و الشخصيات البارزة في روما من دخول مصر إلا بإذن خاص من الإمبراطور شخصيا ، لأنه أراد أن يتجنب إمكانية أن تصبح مصر مرة أخرى قاعدة للمعارضة السياسية تتمتع بدعم عسكري كما حدث مع ماركوس انطونيوس من قبل ⁽⁴⁾ ، و قد سار خلفاء أغسطس على هذه القاعدة التي أصبحت بمثابة أساس توطيد السيادة و لم يخرجوا عنها إلا بعد ما تدهورت أحوال مصر الاقتصادية و فقدت مركزها في الإمبراطورية ⁽⁵⁾ ، و ما جعل أغسطس يتخذ هذا القرار إضافة إلى خوفه من طبقة السناتو هو أن الزيارات المتكررة التي تقوم الشخصيات البارزة في الإمبراطورية الرومانية لمصر التي يعتبر واليها اقل منهم مكانة قد تؤدي

1- مصطفى العبادي ، المرجع السابق، ص 115 .

2-Lewis .N .**Life in Egypt under the Roman Rule** , Oxford , 1983 , p 15 .

3- أيدرس بل ، المرجع السابق ، ص 93 .

4-Tacitus ,**The Histories** , tr . Clifford H .Moore , 1968 , II . 59 .

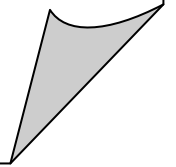
5- عبد اللطيف احمد علي ، المرجع السابق ، ص 57 .

إلى إحراج الوالي و إضعاف مكانته بين مرؤوسيه ، لذا أراد أغسطس الحفاظ على مكانة الوالي و منع هذا الحرج (4).

عرفت الحالة الاقتصادية في مصر في أواخر عصر البطلمة تدهورا واضحا ، لذلك بذل الرومان جهودا كبيرة في سبيل إنعاش البلاد اقتصاديا خاصة وأن جزءا كبيرا من عائدات الاقتصاد المصري كان يذهب إلى روما سواء عن طريق الضرائب أو عن طريق أرباح المستثمرين الرومان ، لذلك شجعت الإدارة الرومانية الملكية الخاصة و سياسة الاقتصاد الحر في الصناعة و التجارة ، مما أدى إلى ازدهارها ، و يعود هذا الازدهار الاقتصادي إلى عدة عوامل ، منها سياسة الرومان و السلام الذي ساد لمدة قرنين من الزمن ، إضافة إلى موقع مصر الجغرافي المتوسط للولايات الرومانية ، وموقعها في طريق التجارة بين الشرق و الغرب ، و إمكانياتها الطبيعية و في مقدمتها نهر النيل الذي لعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية في مصر عبر العصور و خاصة في المجال الزراعي .

1-Lewis . N, op .cit , p 16 .

حديقة



مقدمة

احتلت مصر عبر التاريخ مكانة هامة بين أقطار العالم ، و تعتبر فترة نهاية القرن الأول قبل الميلاد وبداية القرن الأول ميلادي من أهم الفترات التاريخية حيث كانت غنية بالتفاعلات الحضارية و السياسية بين مصر و المناطق الأخرى ، و بحكم موقعها وارثها الحضاري فقد أثرت فيمن حولها كما تأثرت بهم ، واستمر هذا التفاعل طوال فترة البطلمة ، وفي سنة 30 قبل الميلاد فقدت استقلالها و أصبحت ولاية رومانية ، إلا أنها كانت متميزة عن بقية ولايات الإمبراطورية الرومانية بفعل دورها الاقتصادي ، فكانت تزود روما بثلاث احتياجاتها السنوية من القمح و الغذاء ، أما سياسيا فكان لها دور في حسم الصراع على العرش في روما. وفي موضوعنا هذا سنعالج مصر خلال فترة الحكم الروماني ، و قد ركزنا على الجانب الاقتصادي من خلال إبراز ميزة مصر عن بقية ولايات الإمبراطورية ، و السياسة التي اتبعتها روما بعد احتلالها ، ونبين أهم فترات الازدهار و الاضطرابو التغيرات التي ادخلها الرومان على الأسس و النظم الاقتصادية مقارنة بما كانت عليه في الفترة البطلمية ، فقد كانت لها آثار ايجابية في القرن الأول ميلادي ، و عرفت مصر ازدهارا في كافة المجالات الاقتصادية (زراعة ، صناعة ، تجارة) ، فقد عمل الرومان على تقوية مركزها الاقتصادي و ذلك بتقوية مركزها التجاري من اجل استغلال ثروتها خاصة القمح ، لذا قام أغسطس بإصلاحات زراعية فطهر القنوات و شق الترعة وعمل على تأمين صهاريج المياه و الآبار على طريق القوافل ، مما أدى إلى ازدهار الاقتصاد و جعل المصريين يحسون أن حكم الرومان أحسن من

حكم البطلمة ، إلا أن الاستغلال الروماني لثروات مصر ساهم في انهيار الاقتصاد بسبب ظلم الإدارة الرومانية مع بداية القرن الثالث ميلادي ، ومن أبرز ملامح هذه الفترة انتشار الفقر و تحول الفلاحين إلى أجراء حيث أثقلت كواهلهم بالضرائب ففروا وتركوا الأرض فنقصت بذلك موارد مصر ، ولم تعد روما تعتمد عليها في غذائها ، و هكذا تراجع مركزها الاقتصادي و ضاعت جهود الأباطرة الرومان بسبب سعي روما إلى استغلال إمكانيات مصر إلى أقصى حد ممكن لصالح شعبها ، فنتج عن ذلك اضمحلال سياسي و اقتصادي و اجتماعي.

و في هذه الدراسة سنحاول إبراز جانب مهم من تاريخ مصر و المتمثل في دراسة الحياة الاقتصادية التي عرفتها مصر خلال فترة الحكم الروماني . فمن المعروف أن مصر توفرت على عوامل جغرافية و مناخية أكسبتها مكانة اقتصادية مهمة ، وجعلتها عرضة لأطماع خارجية متتالية أبرزها تعرضها للغزو الإغريقي ثم الاحتلال الروماني، حيث وضع كل منهما أسسا اقتصادية ، لذلك تبلورت لدينا الإشكالية التالية :

كيف كانت الحياة الاقتصادية التي شهدتها مصر في العهد الروماني ؟
و في هذا السياق يمكننا أن نصوغ التساؤلات التي انبثقت عن الإشكالية المطروحة كما يلي:

- كيف أصبحت مصر ولاية رومانية ؟
- كيف كانت أوضاع الزراعة والصناعة والتجارة في عصر الرومان ؟
- ما هو اثر التوسعات الرومانية في الأسس الاقتصادية لمصر؟

● ما هي انعكاسات السياسة الرومانية على مصر اقتصاديا و اجتماعيا ؟

حاولنا في هذا السياق تسليط الضوء على فترة الاحتلال الروماني لمصر بالتركيز على

السياسة الرومانية على مصر اقتصاديا و على التغيرات التي أحدثتها ، و هذا من بين أسباب

اختياري لهذا الموضوع و للوصول إلى الأهداف التالية :

- إبراز الأهمية الاقتصادية لمصر التي جعلتها محل أطماع الآخرين و عرضتها للاحتلال الروماني.

- إبراز الأوضاع الاقتصادية في الفترة الرومانية .

- إبراز أثر التوسعات الرومانية في الأسس الاقتصادية (الإصلاحات الزراعية).

- أثر سياسة الاستغلال التي اتبعتها روما في تدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر خلال

القرن الثالث ميلادي.

و نظرا لطبيعة الموضوع حاولنا استعمال المنهج الوصفي و معالجته من زاوية تاريخية ،

و قد اشتمل بحثنا على مدخل و ثلاث فصول و نتناول فيه :

المدخل: من خلاله نحاول أن نبرز كيف أصبحت مصر ولاية رومانية في عهد الإمبراطور

أغسطس و نبرز طبيعة العلاقة و نوعية التبعية و ميزة مصر مقارنة بالولايات الأخرى، فبحكم

موقعها الاستراتيجي و أهميتها الاقتصادية اعتبر الرومان أن تلك المقومات بحاجة إلى حكومة

قوية، وأنهم تعاملوا مع المصريين على أنهم شعب ولاية تابعة لروما وعليهم أن يطيعوا

الإمبراطور

- الفصل الأول:

يتضمن النظام الاقتصادي الروماني في مصر نتعرف من خلاله على أسس الاقتصاد الروماني القائم على الزراعة سنكشف عن السياسة التي اتبعها الإمبراطور أغسطس حول ملكية الأراضي وكيفية استغلالها ، ونذكر أهم المحاصيل الزراعية و عمليات مسح الأراضي لتقدير الضريبة على الأرض

-الفصل الثاني :

أما فيما يتعلق بالصناعة فالرومان تركوا أمرها في يد الأفراد إلا الصناعات الأساسية

- الفصل الثالث

وسنحاول أن نبين وضع التجارة المصرية في هذه الفترة و كشف التحول الذي عرفه الاقتصاد المصري الروماني عما كان عليه أيام البطلمة ، كما سنبين عمليات الإحصاء و أنواع الضرائب التي فرضها الرومان على المصريين كضريبة الرأس ، و كذا الخدمات الإلزامية كالسخرة و غيرها

تقوم دراسة هذا الموضوع على مصادر مهمة و التي من دونها يفقد البحث قيمته العلمية و

التاريخية ، وهي كتابات المؤرخين الرومان والكتابات المصرية المتمثلة في البرديات، إلا أن

الاعتماد على هذه المصادر لا يكون بطريقة مباشرة وإنما نقلا عن المراجع الأخرى ما يجعل

دراستنا للموضوع تبقى غير وافية نظرا لعدم التخصص في اللغات القديمة خاصة وأن تاريخ

مصر في الفترة الرومانية غني بالوثائق البردية التي عاجلت كافة نواحي الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و بالتالي فهي تحتاج إلى متخصصين لترجمتها و دراستها تمثلت أهم مصادر هذا الموضوع في كتاب سترابون (Strabon) الجغرافي الإغريقي الذي عاش في فترة حكم أغسطس و تيربوس (64 ق م / 21 م)، و هي فترة مهمة من تاريخ مصر ، و قد كتب سترابون كتاب الجغرافيا الذي وصف فيه العالم ، و ينقسم إلى سبعة عشر جزءا وزع عليها أقاليم العالم ، و ذكر مصر في الكتاب (17) و قد اهتم فيه بوصف المكان و الإنسان الذي يعيش فيه ، و يعتبر كتابه من أهم السجلات لدراسة تلك الفترة ، و قد تميزت كتاباته بالموضوعية و الابتعاد عن العاطفة ، و من المعروف انه زار معظم ولايات الإمبراطورية الرومانية فقد زار مصر عام 24 ق م و أقام بها أربع سنوات ، لذلك فوصفه لمصر و للإسكندرية يعتبر من أهم المصادر عن الأوضاع فيها خلال تلك الفترة .

و المصدر الثاني للمؤرخ الروماني تاكيتوس (Tacitus) تحت عنوان التواريخ (Historiae) و يدرس الفترة الممتدة من 69 إلى 96 ميلادي ، إلا انه لم يصلنا منه إلا الجزء الخاص بسنة 69 و 70 ميلادي ، و هي السنة المعروفة باسم الأباطرة الأربعة ، و يعتبر تاكيتوس مؤرخ سياسي و حزبي حيث التزم في تاريخه بسياسة الحزب الذي ينتسب إليه (السناتوس) .

كما تم الاعتماد على كتاب التاريخ الطبيعي (Histoire Naturelle) لمؤلفه بلين (Pline l'Ancien) و هو من كتاب القرن الأول ميلادي، حيث نجد بعض كتاباته

طابع اقتصادي مثل ما يورده من أخبار الصناعة والتجارة ما جعله مصدرا مهما لدراسة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية بالنسبة للفترة التي عاشها.

و من المصادر المهمة أيضا كتاب (التاريخ الروماني) لديون كاسيوس (Dion Cassius) و هو

من مؤرخي القرن الثالث ميلادي ، كتب باللغة اليونانية و قد اعتمد على جميع المؤرخين

السابقين و السجلات و الوثائق الرسمية ، و ما ساعده على جمع المعلومات هو أعماله

الإدارية و المناصب التي تولاها ، حيث سمحت له بالاطلاع على نصوص المعاهدات أو

القوانين أو البيانات التي تصدر عن الأباطرة و الحكام ، أما معلوماته المتعلقة بالقرن الأول

ميلادي فقد استمدتها من مصادر معاصرة لتلك الفترة ، و قد تميزت كتاباته بميله إلى

السناتو، و هذا المصدر هو الآخر لم يصلنا كاملا، ما ينقص من أهميته التاريخية ، إذ أننا نجد

أجزاء خاصة بموضوع ما ناقصة أو موجزة ما يجعلها غامضة .

و فيما يخص الوثائق فالفترة الرومانية غنية بالمصادر الأثرية كالنقوش و أوراق البردي و العملة

، حيث قام عدد كبير من العلماء بتجميعها و دراستها و من جهة أخرى تعتبر

أوراق البردي من أهم المصادر التي نعتمد عليها في دراسة الأحوال الاقتصادية و

الاجتماعية ، فالبيئة المصرية (رمال الصحراء) حفظت الآلاف من الوثائق البردية سواء الرسمية

أو الشخصية وقد أمدتنا بوثائق سياسية و إدارية و اقتصادية هامة.

أما بالنسبة للمراجع الحديثة فقد اعتمدنا على مجموعة مراجع لها أهميتها ، أبرزها كتابات

روستوفتزف (M.I.Rostovtzeff) الذي قدم لنا كتابين يمثلان أرقى محاولة في دراسة

التاريخ القديم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية في العصر الهلنستي والروماني هما { التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للإمبراطورية الرومانية } ، و الكتاب الثاني { التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للعصر الهلنستي } ، و يعتبر هذين الكتابين نتاج جميع الدراسات الحديثة ، أما الكتب العربية نجد كتاب عبد اللطيف احمد علي بعنوان { مصر و الإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية } يعتبر وثيقة أساسية لدراسة ما تلقيه المصادر المصرية من أضواء على الإمبراطورية الرومانية و علاقتها بمصر .

و أثناء إنجاز هذا البحث صادفتنا بعض العقبات ، إذ نجد اغلب مصادر دراستنا مأخوذة مما ترجم من كتابات المؤرخين الإغريق و الرومان ، وما جادت به تربة مصر من أوراق البردي التي تعتبر أهم مصدر لهذه الفترة ، وهي مدونة باللغات القديمة اليونانية و اللاتينية وحتى اللغات المصرية القديمة ، وهي بدورها تحتاج إلى دارسين مختصين ، إضافة إلى أننا لم نصل مباشرة إلى كل المقالات و الأبحاث التي تحتوي ترجمات هذه النصوص ، لكن حاولنا الإلمام بالموضوع من خلال ما توفر لدينا من مصادر ومراجع ، لنصل في الأخير إلى الوضع الذي آلت إليه مصر في الفترة الرومانية فخيراتها كانت تذهب إلى روما ليتمتع بها الشعب الروماني ، ما يبين أن الحكم الروماني بدأ بنهب و استغلال مصر .

الفصل الأول : الزراعة

- أصناف الأراضي

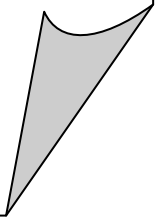
- مساح الأراضي

- تاجير الأراضي

- التقويم الزراعي

- المحاصيل الزراعية

- تربية الحيوانات



I. الزراعة:

بعد ضم مصر إلى الإمبراطورية الرومانية ركز أغسطس اهتمامه على الجانب الزراعي باعتباره أساس الاقتصاد المصري ، لذلك أمر جنوده بإصلاح نظام الري ⁽¹⁾ الذي كان مرتبطا بفيضان النيل ، وقد كان هناك مقياس يعرف بمقياس النيل يوجد في جنوب مصر عند اليفانتين ، و من خلاله كان ولاية مصر من الرومان يحددون مقدار الضريبة التي تتم جبايتها عن الأرض الزراعية ، فكانت تتم التفرقة بين الأرض الزراعية التي تغطيها المياه خلال موسم الفيضان و تلك التي لا تصل إليها المياه ، و حتى مستحقات الأفراد لدى بعضهم البعض فإنها تتأثر بمدى ارتفاع الفيضان ⁽²⁾.

ويذكر بلين الكبير (Pliny) بان ارتفاع الفيضان إلى 16 ذراعا (ثمانية أمتار) هو الفيضان الأمثل ، فإذا قل عن ذلك فلا يكتمل الري ، و إذا زاد عن هذا الحد فذلك يجعل التصريف بطيء و يعرقل الزراعة و تبقى الأرض مغمورة بالمياه فتضيع فرصة بذرها ، و إذا كان الفيضان منخفضا فان الأراضي التي لم ترو لا تنتج محصولا ⁽³⁾.

كما أن شدة التيار المائي كانت تؤدي إلى انهيار الحواجز و سد القنوات بالطمي و الرواسب ، لذلك كانت تتم عملية تقوية الحواجز بواسطة زرع الأشجار الكبيرة ، و قد فرضت عقوبات على كل من يقوم بقطعها ، كما لجأ أصحاب الأراضي إلى زرع نبات

1-Strabon , XVII . 788 .

2- أبو اليسر فرح ، النيل في المصادر الإغريقية ، ص 130 .

3 -Pliny l'Ancien, *Histoire Naturelle* ,V . 58 .

السمار حول أراضيهم كنوع من الوقاية من الفيضان ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً، لهذا كان لابد من إعادة بناء السدود سنويا عن طريق السخرة ⁽¹⁾، وقد شمل هذا النظام في العصر الروماني كل الذكور من أهالي القرى ، حيث كانوا يكلفون بالعمل فيها لمدة خمس أيام في السنة ، كما وجهت الإدارة الرومانية مداخل ضريبة الرأس للإنفاق على حفر الترع و صيانة الحواجز الرئيسية ⁽²⁾ ، كما فرضت السخرة لحماية الأحواض المحلية، و عينت الحكومة مراقبين للسدود و القنوات ⁽³⁾ ، و استخدم الملاك و المستأجرون الحراس خلال فترة الفيضان لمراقبة حالته ، إلى جانب قيامهم بتقوية الحواجز التي تقع في أراضيهم على نفقتهم الخاصة ، إضافة إلى تطهير الترع و القنوات من النباتات التي تقع على من تجري التربة في أرضه ، و عند انخفاض المياه بعد الفيضان يتم رفع مياه الري باستعمال بعض الأدوات كالشادوف و الساقية و الطنبور ⁽⁴⁾ .

و بالرغم من الجهود المبذولة إلا انه لم يكن بالإمكان الحصول على المحصول العادي من الأرض في السنة التي تنخفض فيها مياه النيل عن الحد الأدنى الذي تحتاج إليه الزراعة

1- ناقتا لي لويس ، الحياة في مصر في العصر الروماني (30 ق م - 284 م) ، ترجمة و تعليق أمال الروبي ، ط 1 ، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية ، القاهرة ، 1997 ، ص 122 .

2- أمال الروبي ، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني (اجتماعيا - اقتصاديا - إداريا) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1975 ، ص 77 .

3- محمد السيد محمد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 199 .

4- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 78 .

2- أصناف الأراضي :

حرص أغسطس على عدم إدخال تغييرات في نظام الأراضي الزراعية ، فقد أبقى على التصنيف الذي أوجده البطلمة واستمر ساري المفعول بلا تغيير في ظل الإدارة الرومانية ، كما استمرت نفس مسميات الأراضي الزراعية تظهر في التقارير الرسمية حتى بعد أن اختفت مدلولاتها الفعلية بوقت طويل ⁽¹⁾ ، فبقيت أرض مصر تنقسم إلى نوعين ، العامة التي تمتلكها الدولة و الخاصة التي يمتلكها الأفراد ، و هذا من حيث المظهر فقط لأن الواقع يختلف تماما، إذ قام أغسطس بوضع سياسة تختلف عن سياسة البطلمة الرسمية التي تنص على مبدأ الملكية العامة الممثلة في شخص الملك ، أما السياسة الرومانية فقد اتجهت نحو تشجيع الملكية الخاصة بأنواعها المختلفة ، و هذه هي نقطة التحول في الاقتصاد المصري بين العصرين البطلمي و الروماني ، فبالرغم من أن الملكية الخاصة وجدت في مصر في العصر البطلمي إلا أنها كانت تسير عكس اتجاه السياسة الرسمية للدولة و لكن تغيرت الأمور في العصر الروماني ، إذ قامت الإدارة الرومانية بتشجيع نظام الملكية الخاصة و عملت على انتشارها ⁽²⁾ ، و في هذا الإطار سنحاول أن نبين كل نوع من أنواع الأراضي و التغييرات التي شهدتها كل نوع في الفترة الرومانية .

1- محمد السيد محمد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 200 .

2- مصطفى العبادي ، الإمبراطورية الرومانية (النظام الإمبراطوري و مصر الرومانية) ، ص 199 .

1.2- أراضي الدولة :

1.1.2. الأرض العامة (ge demosia) :

تعرف أيضا بأرض الدولة إلا أن معناها لم يتحدد بعد ، و الأرجح أن هذا الاسم كان يطلق على الأراضي الرملية و الأرض المتاخمة للصحراء ، و الجزر التي تنشأ في النهر و كذلك شواطئ النهر التي لم تكن تدخل ضمن أي نوع من أنواع الأراضي الأخرى ⁽¹⁾ ، وكانت هذه الأراضي مخصصة للزراعات الخفيفة و إنتاجها ضعيف ، لذلك كان إيجارها منخفضا ، و قد وجدت الدولة صعوبة في إيجاد مزارعين يستغلون تلك الأرض ، لذلك كان الموظفون يلجئون إلى إرغام المزارعين على أداء قسم باسم الإمبراطور بأنهم سوف يقومون بزراعة هذه الأراضي و يؤدون ما عليهم من التزامات ، و كان يطلق عليهم اسم مزارعو الملك (demosioi georgoi) ⁽²⁾.

2.1.2 . الأرض الملكية (ge Basilike) :

عرفت بهذا الاسم منذ العصر البطلمي، و بعد ضم روما لمصر آلت ملكيتها إلى الإمبراطورية الرومانية ، و ظل هذا النوع من الأرض كما كان من قبل يؤجر في شكل قطع صغيرة إلى المزارعين مقابل إيجار معلوم يقدر بنسبة معينة من المحصول السنوي ⁽³⁾ ، و قد كان باستطاعة مزارعي الأراضي الملكية الحصول على قرض من الغلال من صوامع الدولة شرط

1 -Johnson Allan Chester , *Roman Egypt to the Reign of Diocletian* , Baltimore , 1936 , p 25 .

2- أبو اليسر فرح ، تاريخ مصر في عصري البطالمة و الرومان ، ص 209 - 210 .

3- مصطفى العبادي ، المرجع السابق ، ص 200 .

إعادته بعد جني المحصول مع الفوائد، و الذي يشرف على هذه الأراضي هو الايديولوجوس (idiologos)⁽¹⁾.

3.1.2 . أرض المعابد (ge hieratike) :

هي الأراضي التي كانت تملكها المعابد في العصر البطلمي ، وقد زادت مساحتها في النصف الثاني من حكم البطلمة لمصر، وبعد أن ضمها الرومان قام أغسطس بمصادرتها وألحقها بملكية الدولة و وضعها تحت إشراف الموظف المالي المعروف باسم الايديولوجوس ، الذي تولى أيضا منصب رئيس الكهنة في مصر ، و هذه أكبر خطوة اتخذها أغسطس للسيطرة على المعابد و الكهنة ماديا و سياسيا⁽²⁾.

و قد كان جزء من مداخيل هذه الأراضي يقدم كإعانة لكهنة المعابد ويترك جزء آخر كمنحة لهم⁽³⁾، وكانت بعض هذه الأراضي تؤجر للكهنة بإيجار منخفض نسبيا و البعض الآخر يؤجر لمزارعين بالإيجارات العادية دون تخفيض ، و عندما يقبل المعبد قطعة أرض يزرعها بإيجار منخفض بدلا من الإعانة المالية فان تلك الأرض تسمى أرض ملكية تابعة للمعابد، أو الأرض العامة التابعة للمعابد.

1-, op cit , p 26 . Johnson

2- مصطفى العبادي ، المرجع السابق ، ص 200 – 201 .

3- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 66 .

4.1.2 . أراضي الضياع الإمبراطورية (ge Ousia) :

عرفت مصر نظام أراضي الضياع الإمبراطورية أيام البطلمة، و قد استمر هذا النظام خلال العصر الروماني ، إلا انه عرف اختلافا جذريا ، ففي عصر البطلمة كان الملوك يمنحون كبار موظفيهم و وزراءهم مساحات زراعية بمثابة هبة أو منحة ملكية لتشجيعهم على استثمار أموالهم في تلك الأراضي ، مثل ضيعة ابولونيوس وزير مالية بطليموس فيلادلفوس في فيلادلفيا بالفيوم⁽¹⁾.

أما في الفترة الرومانية فان تلك الضياع كانت تؤول إلى أصحابها عن طريق الشراء ، فأصحاب رؤوس الأموال من الرومان رافقوا أغسطس في حملته على مصر و شاركوا في مزادات علنية لشراء الأراضي و المتمثلة في الاقطاعات العسكرية البطلمية التي صادرها الرومان⁽²⁾ ، و كذلك أراضي الهبات و الأراضي التي مات أصحابها دون وجود وريث لها، و قد شجع اغسطس حاشيته على شراء تلك الأراضي إضافة إلى كبار رجال الدولة و أصدقائه ، مثل مايكيناس الذي كانت له ضيعة في الفيوم ، و هكذا اقبل أثرياء الرومان المقيمين في مصر و أثرياء الإسكندرية أيضا على امتلاك أراضي الضياع الإمبراطورية⁽³⁾.

لكن منذ النصف الثاني من القرن الأول ميلادي بدأ الأباطرة يصادرون هذه الأراضي لأنهم رأوا أن منح نبلاء الرومان هبات كثيرة قد يساعد على تقوية مكانتهم مما يجعلهم في

1- محمد السيد محمد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 202 .

2-Rostovtzeff . I.M .The Social and Economic History of the Roman Empire .p 294

3 -ibid , p 287

مركز يهدد سلطانهم من جهة ، ومن جهة أخرى فان هذه الأراضي منحت لأفراد لا يقيمون

في مصر كما ذكرنا ، و هذا حتما قد يؤدي إلى إهمالها و نقص محصولها ، و بالتالي فان

ذلك سيؤثر على الجانب الاقتصادي ، لذلك لم يأت عهد الإمبراطور تيتوس حتى كان قد

استرد جزءا هاما منها ، و شكلت قسما من الأرض العامة التي تمتلكها الدولة ، و منح حق

استغلالها لطائفة من كبار المزارعين تحت إشراف ناظر الضياع الإمبراطورية ⁽¹⁾.

و قد فرضت على هذا النوع من الأراضي نوعان من الضرائب ، أولاهما ضريبة عينية

تفرض على الأرض التي تزرع غلالا، و النوع الثاني ضريبة نقدية تفرض على حدائق الفاكهة

⁽²⁾، و مع ذلك فمصادرة هذه الأراضي في نهاية القرن الأول لم يقض على ظاهرة الملكية

الكبيرة الخاصة في مصر ⁽³⁾.

5.1.2 . أرض الدخل (ge Prosodos) :

من المرجح أن هذا الصنف من الأرض يمثل الأراضي المصادرة التي يتم بيعها و لم تسند إلى

صنف آخر من أصناف الأراضي فوضعت مؤقتا تحت هذا الاسم ، و هي تشبه الأراضي

الملكية في ارتفاع ضرائبها ⁽⁴⁾ ، لذا كانت تصدر من ملاكها نتيجة الديون المتراكمة عليهم

لخزانة الدولة ، فيتم الحجز على أراضيهم إلى أن يدفعوا ما عليهم من التزامات أو تصدر

نھائيا لصالح الدولة ، وتوضع تحت إدارة الايديولوجوس (idiologos) إذا كانت المصادرة

1- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 67 .

2- أبو اليسر فرح ، المرجع السابق ، ص 211 .

3 -I. M , op cit , p 295 .Rostovtzeff

4- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 70 .

مؤقتة ، أما إذا كانت نهائية -ة فإنها تؤول إلى ممتلكات الدولة و تصنف في خانة أراضي الدخل⁽⁴⁾.

6.1.2 . أراضي المدن (ge politiké) :

يتمثل هذا الصنف من الأراضي في الهبات التي منحت للمدن ، و قد نشأ بعضها عن طريق المصادرة أو من الأراضي التي لا وارث لها ، و قد زادت مساحة هذه الأراضي في العصر الروماني بسبب زيادة المدن ، أولا بإنشاء مدينة اثينوبوليس ، ثم أصبحت عواصم النومات مدنا تسيير وفق نظام المدن الإغريقية ، بفضل إصلاحات سبتيموس سيفروس التي شجعت على الاستقلال المحلي منذ بداية القرن الثالث ميلادي⁽²⁾ ، فقد منح هذا الأخير أراضي لهذه البلديات الجديدة ، ولم يكن من الضروري أن تقع أملاك البلدية داخل حدودها المحلية ، فقد امتلكت بعض المدن أملاكا خارج حدودها ، فمدينة الإسكندرية مثلا كانت لها مساحات من الأراضي في الفيوم ، مع الإشارة أن هذه الأراضي لم تخضع للسلطات المحلية بل كانت المدينة تدفع مستحقات الأراضي للحكومة⁽³⁾.

7.1.2 - أراضي المستنقعات (ge Limintike) :

كانت هذه الأراضي ذات إنتاجية منخفضة و تقع غالبيتها في الدلتا⁽⁴⁾ ، يشرف على إدارتها قسم خاص من الخزانة ، و قد خصص جزء منها للحدائق وجزء للغلال ، و نظرا

1- محمد السيد محمد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 204 .

2- مصطفى العبادي ، المرجع السابق ، ص 206 .

3- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 69 .

4- , op cit , p 27 . Johnson

لأنخفاض إنتاجيتها فان الضرائب و الإيجارات المفروضة عليها كانت منخفضة، وهناك نوع آخر من الأراضي في الوادي إنتاجيتها ضعيفة تسمى بالأراضي الهامشية ، أي التي تقع على هامش الصحراء وكانت تؤجر أيضا — بإيجار رمزي ، وفي حالة بيعها فإن أسعارها كانت رمزية⁽¹⁾.

2.2- أراضي الملكيات الخاصة (ge idiotike):

من خلال سلسلة مصادرة الأراضي و الممتلكات التي قام بها أغسطس يتبين أن سياسته لم تختلف كثيرا عن سياسة البطالمة من حيث الحرص على جعل الملكية العامة هي أساس الاقتصاد المصري في مجال الزراعة ، وكان الهدف من هذه الإجراءات ضبط الاقتصاد المصري و منعه من التدهور الشديد الذي شهده في أواخر عصر البطالمة ، فبالرغم من أن ملكية الدولة ظلت قائمة و تتحكم في قطاع هام من الأرض الزراعية ، إلا أن الرومان انتهجوا سياسة جديدة تهدف إلى تشجيع الملكية الخاصة ، و هي جزء من سياسة أغسطس لاستعادة اقتصاد البلاد ، و من هنا يمكن أن نبرز الأقسام الرئيسية التي شهدتها أراضي الملكيات الخاصة و هي :

1.2.2 - الأراضي الخاصة :

كانت هذه الأراضي تعد ملكية خاصة للأفراد ونظرا لتشجيع الرومان لتوسيعها فكان من حقهم التصرف فيها بالبيع والرهن والتوريث ، و كانت الضريبة المحددة عليها تقدر بأردب

1- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 70 .

(Artabe)⁽¹⁾ عن كل أرورة (Aroura)⁽²⁾ ، و من حق أصحاب هذه الأراضي أن يؤجروها وفق عقود مبرمة بين الطرفين⁽³⁾ ، و يبدو أن أراضي الملكية الخاصة شهدت توسعا في رقعتها تحت حكم الرومان خاصة في القرنين الثاني والثالث ميلادي ، بفضل السياسة التي اتبعتها الحكومة و التي تقضي بتخفيض أثمان بيع الأراضي ، كما كان للنساء الحق في امتلاك بعض المساحات من أراضي الملكية الخاصة حيث كنمغفيات من الأعمال الإلزامية ، ولم يكن ممكنا إرغامهن على زراعة جزء من الأرض بصفة إجبارية⁽⁴⁾.

2.2.2. أراضي الاقطاعات العسكرية (البطلمية) :

اعتبر أغسطس الاقطاعات العسكرية البطلمية ملكية خاصة لأصحابها بعد أن كانت من الناحية الرسمية هبة مؤقتة ، لذا منح أغسطس جنوده الذين استقروا في البلاد اقطاعات عسكرية لتكون ملكا لهم ، و بعد مدة أصبح الجنود يتحصلون على مكافآت مالية لتشجيعهم على شراء الأرض من الدولة ، و لم يكن بيع هذه الأراضي مقتصرًا على الجنود فقط بل أصبح من حق الجميع الحصول على هذه الأراضي ، لان الهدف الرئيسي هو تشجيع مختلف الطبقات على استثمار أموالهم في الزراعة للنهوض

1- الأردب : مكيال للحبوب ، استخدم لكيل القمح و حبوب المحاصيل الجافة الأخرى ، و قد كان هناك عدة أنواع للأردب من حيث السعة تتراوح بين 24 و 42 خوينيكس (Choinikes- هو مكيال للحبوب الجافة يبلغ تقريبا نفس سعة اللتر) أما الأردب القياسي الذي كان يستخدمه جباة الضرائب فيبدو انه كان يحتوي على 40 خوينيكس أي ما يساوي 40 لتر تقريبا . (محمد السيد محمد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 337 .)

2- الأرورة : كلمة يونانية الأصل معناها الأرض المحروقة، و استخدمت في العصرين اليوناني و الروماني كوحدة لقياس مساحة الأرض مساحتها 29825 قدم مربع أي ما يساوي 2770 متر مربع . (محمد السيد محمد عبد الغني ، نفس المرجع ، ص 337 .)

3- أبو اليسر فرح ، المرجع السابق ، ص 212 .

4- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 68 ؛ محمد السيد محمد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 204 .

بالاقتصاد⁽¹⁾ ، لذلك لم يعد لهذا النوع من الأراضي أي صلة بالعسكريين ، و كانت تعتبر بمثابة ملكيات خاصة ، و أصبح التصرف فيها يخضع لإجراءات خاصة ، كما تمتع أصحابها بامتيازات معينة كالإعفاء من ضريبة الرأس ، وكذلك لم تخضع للتأجير الجبري وكان على أصحابها دفع التزام قدره أردبا واحدا عن الأرورة الواحدة المزروعة قمحا.

3.2.2 - أراضي الهبات :

تمثلت في الأجزاء التي كان الأباطرة (انظر الملحق رقم 02 ص 97) يقتطعونها من أراضي الدولة و يمنحونها لبعض الأفراد مع الاحتفاظ بحق اسمي في ملكيتها ، و كان هذا النوع منتشرا في العصر البطلمي لكنه تراجع نوعا ما في الفترة الرومانية⁽²⁾ . و كان من حق مزارعي هذه الأراضي الحصول على قروض من صوامع الغلال التي تمتلكها الدولة ، و من حقهم أيضا أن يطالبوا بتخفيض الضرائب المقررة عليهم في حالة عدم وصول مياه الفيضان إلى أراضيهم⁽³⁾.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن نسبة أراضي الامتلاك الخاص ارتفعت خلال القرن الأول والثاني ميلادي وبالتالي تراجع مساحة الأرض العامة بشكل مستمر ، إلى أن اختفت تماما في القرن الرابع ، فالظروف التي عرفتتها الإمبراطورية الرومانية من استقرار و رخاء لم تستمر إلى القرن الثالث ، فقد تعرضت الإمبراطورية إلى أزمات سياسية متتالية أثرت على أحوالها

1- مصطفى العبادي ، المرجع السابق ، ص 202 .

2- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 68 - 69 .

3- أبو اليسر فرح ، المرجع السابق ، ص 213 .

الاقتصادية ، وامتد هذا التأثير إلى مصر و مس أيضا النظام الإداري ، إذ تحول نظام تولي الوظائف العامة من الاختيار إلى الإلزام ، و طبق نظام الخدمة الجبرية على معظم الوظائف في الإدارة المحلية ، و لما كانت الملكية الخاصة هي الضمان الأساسي لتولي الوظائف ازدادت نتيجة لذلك أهميتها ، فزاد حرص طبقة ملاك الأراضي على زيادة أملاكهم ليتمكنوا من تحمل ثقل المسؤوليات الإدارية التي أصبحت تفرض عليهم ، لذلك زادت الملكيات الكبيرة بشكل ملحوظ ، و قد ساعدت الظروف المختلفة الأثرياء على شراء الأراضي ، و من أسباب ذلك أن القانون يقضي بان يفقد الشخص الذي يرشح لتولي احد المناصب و يرفض توليها ثلثي ممتلكاته لصالح الدولة التي تعيد بيعها في المزاد العلني ، كما تسببت اضطرابات الأحوال الاقتصادية أن الكثير من متوسطي و صغار الملاك فقدوا أراضيهم بعد أن صادرتها الدولة و طرحتها للبيع في المزاد العلني ، و آلت ملكيتها للأفراد الأكثر ثراء ، و أحيانا يتورط الملاك الصغار في ديون اقترضوها من كبار الملاك ، و عند العجز عن تسديدها يستولي المقرضون على ممتلكاتهم. وقد وجدت كذلك سبل عادية للحصول على الأملاك عن طريق الشراء أو الميراث ، إلا أن الظروف التي عاشتها الإمبراطورية جعلت الأفراد يضطرون إلى التخلي عن ممتلكاتهم ، و هو ما يبرز عدم الاستقرار في المجتمع ، مما ساعد أصحاب الثروة من زيادة ملكياتهم على حساب الملاك الصغار ،¹ و هذا ما حدث خلال القرن الثالث

1_ أبو اليسر فرح ، المرجع السابق ، ص 214

وحتى القرن الرابع ميلادي ، حيث أصبحت الملكية الكبيرة هي الطابع المميز للحياة الزراعية في مصر⁽¹⁾ .

3- مسح الأراضي :

ارتبطت عملية مسح الأراضي بالزراعة في مصر ارتباطا وثيقا ، لان الفيضان كان يزيل كل العلامات الفاصلة بين حدود الحقول في الأراضي الزراعية ويغير شكلها كل عام⁽²⁾ ، إذ كان الفيضان يطيح بالسدود والقنوات والجزر التي تقع في وسطه و يغرق أراضي أخرى ويغمرها بالمياه فيحولها إلى أراضي غير صالحة للزراعة ، لذلك كان لا بد من إجراء مسح للأراضي كل عام لضبطها حتى يمكن تقدير ضرائبها العينية و النقدية ، وكانت الإدارة الرومانية تحتفظ بسجلات دقيقة عن حالة الأراضي⁽³⁾ يتم إيداعها في مكاتب كاتب القرية و الكاتب الملكي و الاستراتيجوس ، و ربما أيضا في المكاتب الرئيسية للإدارة بالإسكندرية⁽⁴⁾ .

كما كان يحدث مسح عام للأراضي عند إعادة تأجير الأراضي العامة و أراضي الدولة للمستأجرين ، إلى جانب انه كان في استطاعة أي فرد أن يطلب مسح أراضيه متى شاء⁽⁵⁾ ، و فيما يخص فحص الأراضي فهو مختلف عن المسح ، فقد كانت هناك لجان تعين سنويا لملاحظة حالة الأرض ، فمنها ما وصلت إليها مياه الفيضان و منها ما لم تصل إليها أو

1- مصطفى العبادي ، المرجع السابق ، ص 206 - 208 .

2-Strabon , XVII . 787 .

3- , op cit , p 29 . Johnson

4- محمد السيد محمد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 205 .

5- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 71 .

غطتها المياه أو الرمال⁽¹⁾، و بعد تقديم هذه الإقرارات يقوم كاتب القرية بعملية فحص أولية وتراجعها تلك اللجان ، و هناك تعليمات وأوامر موجهة لأعضاء هذه اللجان في حالات الفيضان الاستثنائية لكي تساعدهم على تأدية مهامهم⁽²⁾.

و لضمان حياد لجان الفحص كان أعضاؤها يختارون من قرى أخرى ، ويرافق أعضاء لجان التفتيش مساحون يقومون بقياس ومسح الحقول عندما تقتضي الحاجة ، وكان على أعضاء لجان التفتيش تقديم ضمانات مالية، و في بعض الأحيان كانت تحدث احتكاكات بين اللجان و بين المزارعين و ملاك الأراضي حول إعداد التقارير عن الأراضي ، فكثيرا ما وردت المعلومات مبالغ فيها ، خاصة بالنسبة للأراضي مرتفعة الضرائب ، و كان من الممكن الطعن في تقارير لجان التفتيش و تقديراتها أو الاستئناف ضدها⁽³⁾ ، و بعد أن تكمل اللجان مهامها تقوم بإرسال نتائج الفحص إلى كاتب القرية و الكاتب الملكي و إلى الإدارة المركزية في الإسكندرية ، و ذلك لتحديد قيمة الضرائب ، و كان كاتب القرية يعتمد على مجهوده الشخصي في استكمال تقاريره فيما يتعلق بتغير الملكيات و حيازة الأرض ، و يقوم أيضا بإحصاء المباني و المنشآت المقامة على الأراضي الزراعية⁽⁴⁾.

1- محمد السيد محمد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 205 .

2- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 71 .

3- محمد السيد محمد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 206 .

4- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 72 .

4-تأجير الأراضي :

عرفت مصر الرومانية عدة فئات من مستأجري الأرض العامة وأرض الدولة ، و أبرز هذه الفئات تحمل اسم المزارعون العموميون ، أو المزارعون المملكيون ، وكانوا يشكلون نقابات خاصة بهم ، و الإيجارات التي يدفعها المزارعون تحددتها الإدارة وفق خصوبة الأرض و الفيضان كل عام ⁽¹⁾ ، و يبدو انه كانت هناك طائفة من مستأجري هذه الأراضي يتوارثون إدارتها و استغلالها كما كان في استطاعتهم تأجيرها ⁽²⁾ ، و قد كانت هناك حيازات من أراضي الدولة المؤجرة تؤجر للمزارعين سواء بشكل فردي أو جماعي ، حيث كانوا يمارسون الزراعة كنوع من المضاربة التجارية دون إكراه أو تعسف ، لكن في القرن الثالث ميلادي يبدو أن المزارعين المملكيين أو العموميين أصبحوا ملزمين بزراعة كافة الأراضي في مناطقهم ⁽³⁾ ، لأن الإدارة واجهت صعوبات في العثور عن من يقوم بزراعة الأرض ، لذا اضطرت إلى إرغام الفلاحين على زراعتها وذلك بإتباع وسيلتين ، أولا عن طريق "التأجير العام" لأرض الدولة في القرية ، و ذلك بتوزيعها بعقود إيجار على المزارعين العموميين ، و في حالة عدم استطاعة هؤلاء القيام بهذا العبء فكانت تلحق بأراضي القرى المجاورة ، و يعتبر أهلها

1- محمد السيد محمد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 206 .

2- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 73 .

3- محمد السيد محمد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 208 .

مسؤولين عنها مسؤولية جماعية⁽¹⁾ ، و كانت مدة عقود تأجير ارض الدولة لا تتجاوز خمس سنوات⁽²⁾.

و الأسلوب الثاني عن طريق الإجراء المعروف باسم (ايبولي)، و فيه تسند بعض أراضي الدولة ، و التي لم يتم تأجيرها للمزارعين العموميين طوعا أوكرها لزراعتها و تأدية أعبائها، أما بالنسبة للأراضي الخاصة فقد كان لأصحابها الحق في التصرف فيها إما بزراعتها أو تأجيرها ، وكثيرا ما اشتركوا في استغلالها وزراعتها و تأدية ما عليها من التزامات للدولة⁽³⁾.

وفيما يتعلق بمعدلات إيجار الأراضي العامة فقد كان متوسط إيجار الارورة من الأرض الجيدة ما بين أربعة وخمسة أرداد من القمح ، أما الأراضي ذات الإنتاجية المنخفضة فإيجارها يتراوح بين ربع و اثنان و ربع أرداد من الشعير، وكان هناك قرض من البذور يقدم للمزارعين العموميين شرط أن تكون أراضيهم على الأقل متوسطة الإنتاجية ، ولا يقل إيجارها السنوي عن اربدين من القمح عن الارورة الواحدة ، على أن ترد هذه السلفة مع الإيجار بعد جني المحصول ، كما أن هناك بعض الأراضي ذات النوعية الممتازة و الإنتاجية المرتفعة يصل ثمن إيجارها إلى سبع أو ثمان أرداد عن الارورة .

و أما عن الضرائب والمستحقات الأخرى فقد كانت محدودة القيمة ولم تكن متساوية في كافة المناطق بمصر، بل اختلفت من منطقة لأخرى حسب ظروف كل منطقة، وكل هذه

1- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 73 .

2- محمد السيد محمد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 208 .

3- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 73 - 74 .

المستحقات كانت تدفع لرؤساء شؤون الغلال الذين يعدون تقارير يومية وأسبوعية و شهرية و سنوية ، و يقدمونها لرؤسائهم وتتميز بدقتها الشديدة⁽¹⁾.

5- التقويم الزراعي (تقويم الفلاح) :

للتعرف على المحاصيل الزراعية الرئيسة في مصر الرومانية و طريقة إنتاجها فانه من الأفضل إلقاء نظرة على التقويم الزراعي و مقابله بالتقويم القبطي ، و الذي كانت السنة فيه تبدأ بشهر توت (28 أغسطس) و فيما يلي خطة النشاط السنوي الرئيسي في منطقة ممفيس و إقليم الفيوم ، والتي كانت تبدأ مبكرا عن فترة النشاط السنوي في طيبة بمدة تتراوح بين أسبوعين إلى أربعة أسابيع :

يونيو (بوؤنة Poyni) : بداية ارتفاع النيل ، و نهاية فترة حصاد الغلال و استمرار درسها .
يوليو (أييب Epiph) : مرحلة الفيضان ، و انتهاء موسم دراسة المحاصيل .
أغسطس (مرح Mesore) : الاقتراب من مرحلة الفيضان الكاملة ، بداية جمع محصول الكروم .

سبتمبر (توت Thot) : قمة فيضان النيل ، ثم بداية الانخفاض ، الانتهاء من جمع الكروم و جني البلح .

أكتوبر (بابة Phaophi) : انتهاء الفيضان ، بداية بذر المحاصيل ، جمع محصول الزيتون ، جمع محصول البلح في ذروة إنتاجه .

1- محمد السيد محمد عبد الغني ، المرجع السابق ، ص 209 - 210 .

نوفمبر (هاتور Hathyr) : استمرار البذر و بداية الزراعة و جمع الزيتون و بعض البلح .

ديسمبر (كهيك Choiak) : استمرار الزراعة ، استمرار جمع الزيتون .

يناير (طوبة Tybi) : انتهاء موسم جني الزيتون ، بداية موسم زراعة العنب و الزيتون .

فبراير (أمشير Mechir): الاستعداد لموسم جني القمح .

مارس (برمهاث Pharmouoth) : استمرار الاستعدادات

أبريل (برموده Pharmouthi) : بداية جني محصول القمح .

مايو (بشنص Pachon) : استمرار جني المحاصيل و بداية درسها ⁽¹⁾ .

6- المحاصيل الزراعية

1.6- المحاصيل المعيشية (الغذائية) :

1.1.6- الحبوب :

كان القمح أهم المحاصيل الزراعية ، و القمح الذي يزرع في صعيد مصر هو الأفضل ، لأن طبيعة أرض الدلتا التي تسود بها المستنقعات أقل ملائمة لزراعته ، و قد أولت الحكومة عناية خاصة لهذا المحصول نظرا لحاجة روما الشديدة له ، وتم استخدامه في صناعة الخبز ، و في المرتبة الثانية يأتي الشعير الذي كان يستخدم كعلف للحيوانات و تصنع منه الجعة أيضا ⁽²⁾ ، وهناك محصول آخر تمثل في البرسيم و هو الآخر كان يقدم كطعام للحيوانات .

1- نافتا لي لويس ، المرجع السابق ، ص 126-127 .

2- أبو اليسر فرح ، المرجع السابق ، ص 213 .

وكما ذكرنا سابقا فان زراعة الأراضي تتم عن طريق تأجيرها، إذا امتلك الفرد أراضي متفرقة فانه يقوم بزراعة أقربها إليه ، ويؤجر تلك التي تقع في الأماكن البعيدة ، و اغلب عقود الإيجار تبرم من أجل عائداًتها المحددة سواء النقدية أو العينية أو كليهما معا ، إلا أن هناك مشكلة سنوية كانت تواجه الملتزمين من الفلاحين و هي مشكلة البذور ، فقد كانت هناك حاجة متكررة لاقتراضها أو اقتراض الأموال اللازمة لشرائها ، و أحيانا يتم ترتيب اقتراض البذور مع المستأجر كجزء من شروط العقد، وكان من حق ملتزمي أراضي الدولة الحصول على قرض من الحبوب من صومعة الدولة مقابل دفع جزء كبير من محصولهم أكبر من ذلك الذي يدفعه ملاك الأراضي الخاصة عندما يقومون بالاقتراض من مخزون حبوب الدولة ، وكان هدف الدولة من هذا الإجراء منع الملتزمين من التلاعب بالمحصول ، و بالرغم من ذلك فقد كان البعض يتمكن من إخفاء كميات من المحصول (1) .

وكان من الواجب طوال فترة نمو المزروعات وخلال موسم الحصاد حراسة جميع المحاصيل و المعدات الزراعية ليس فقط ضد سرقتها ، ولكن أيضا ضد اعتداء الماشية التي ترعى بالقرب منها ، وهذه المخالفات من دون شك كانت كثيرا ما تحدث على مدار السنة عندما يقل الكلاً في المراعي ، لذلك كان الفلاحون يقومون بحراسة محاصيلهم بأنفسهم أو يعينون حراسا عليها ، و مع ذلك فلا يمكن تأمينها بشكل تام . بعد نمو المحصول تأتي فترة الحصاد ، و هنا تصبح الحاجة ماسة إلى اليد العاملة الإضافية ، فالبعض يقوم بحراسة

1- نافتا لي لويس، المرجع السابق ، ص 128-131 .

المحصول الذي جمع و الذي لم يحصد بعد ، و بقية العمال يقومون بعملية الحصاد ، و يتم تأجير العمال يوميا و أحيانا يتم تأجيرهم من أماكن أخرى مقابل منحهم أجرا إضافيا يعادل نصف أجرهم العادي (1) ، و كانت أجور العمال المتخصصين تزيد من غيرهم (2) . بعد عملية الحصاد و جمع حزمه تحمل على الحمير أو الجمال إلى مخازن غلال القرية ، أما الضياع الكبيرة فقد كانت تمتلك مخازن خاصة بها، وهذه المخازن كانت هي الأخرى في حاجة إلى حراسة لحمايتها من السرقة، و على المراقبين أيضا أن يقوموا بمراجعة القمح من أن يكون مغشوشا أو ناقصا .

و مسؤولية الفلاحين عن المحصول لا تنتهي بوضوله إلى أجران الغلال ، فعليهم أن يقوموا بتسليم جزء من القمح إلى الصومعة المحلية كضريبة للدولة ، و جزء آخر يسلم لدفع الحسابات الخاصة لملاك الأراضي ، و بعد ذلك يقومون بعملية نقل القمح من الصومعة إلى أقرب ميناء نهرى لينقل إلى الإسكندرية ثم يشحن إلى روما (3) .

2.1.6- أشجار النخيل :

وجدت أشجار النخيل في مصر منذ أقدم العصور، و هي منتشرة في حدائق الكروم و الزيتون، و قد استخدم سعفها في صناعة المكناس و السلال، و ثمارها تؤكل طازجة أو مجففة.

1- أمال الروبي ، مصر في عصر الرومان (دراسة اقتصادية اجتماعية في ضوء الوثائق البردية) ، طبعة 02 ، جدة ، 1983 ، ص 172 .

2- أمال الروبي ، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني ، ص 80 .

3- نافتا لي لويس ، المرجع السابق ، ص 137-138 .

و عرفت مصر إنتاج عدة أنواع من الخضروات في مقدمتها الفول و الثوم و البازلاء و بعض البقول كالحمص و العدس و غيرها ، و الفاكهة كالحوخ و التفاح و الرمان (4) .

2.6- المحاصيل النقدية :

لم يقتصر الإنتاج الزراعي في مصر في العصر الروماني على الحبوب فقط ، فقد كان متنوعا ومن بين هذه المحاصيل النقدية و الموجهة للصناعة نجد :

1.2.6- الكروم :

خصصت مساحات من الأراضي لزراعة أشجار الكروم ، مع العلم أن هذه الزراعة في مصر موجودة منذ عصور ما قبل التاريخ ، و في العصر الروماني وجد أكثر من اثني عشر نوعا من أنواع الكروم .

كانت مزارع الكروم تحاط بأسوار لحمايتها من الإنسان وكذا الحيوانات ، وكثيرا ما زرعت أشجار الكروم مع أشجار النخيل ، و يبدأ العنب في النضج في شهري أغسطس وسبتمبر ، و يتم جمع العنب الناضج في سلال و يحمل إلى صفائح مصنوعة من الخشب أو الحجر ليهرس بالأقدام ، و يحمل المزيج الناتج عن هذا العمل إلى المعصرة لعصره ثم يصفى العصير ويوضع في أواني خزفية تغلق بإحكام ، و تعرض إلى أشعة الشمس ، التي تؤدي إلى تخمر النبيذ ، ثم تتم تصفيته و يوضع في أواني أخرى ، و بهذا يصبح معدا للاستهلاك ، أما

النبيد الذي لم يستهلك مباشرة في مستودعات و تتم كتابة البيانات الخاصة به مثل سنة إنتاجه على الأواني التي وضع بها (1).

2.2.6-الزيتون :

الزيتون من المحاصيل الرئيسية ، و يتم جنيه بين أواخر أكتوبر و نهاية شهر يناير أي عقب جني ثمار العنب وكانت أشجار النخيل أيضا منتشرة في مزارع الزيتون ، كما أحيطت بالأسوار حمايتها من الحيوانات ، وفيما يخص استهلاكه فقد كانت تستخدم كميات قليلة في الطعام و الجزء الأكبر من المحصول يستخرج منه الزيت ، الذي يستعمل في تدليك الجسم بعد التدريبات الرياضية و الحمام و الطعام و غيره من الاستعمالات ، وكان على زارع الزيتون أن يحمل محصوله إلى المعصرة ، وكان عليه إما القيام بي — عه لها أو أن يدفع أجرة عصره نقدا أو عيناً (2) .

كما عرفت مصر نمو عدة نباتات زيتية أخرى كنبات الخروع و نبات الكتان للحصول على الزيت ، إضافة إلى العصفرو السمسم . ومن أهم المحاصيل النقدية أيضا نجد نبات الكتان و البردي فقد كان لنبات الكتان فائدة مزدوجة إذ تستخرج من حبوه الزيوت و يصنع منه نسيج الكتان ، أما البردي فقد استخدم في أغراض متعددة و قد سبقت الإشارة إليها ، و جني هذا المحصول كان ممكنا طوال العام ، و في العام الخامس قبل الميلاد تم تأجير مساحة من الأرض في منطقة الدلتا لتزرع بنبات البردي لمدة سنتين ، وكانت فترة حصاد البردي تبدأ

1- نافثالي لويس، المرجع السابق، ص 139 .

2- نافثالي لويس ، المرجع السابق ، ص 141 .

من شهر مارس إلى نهاية شهر أغسطس ، و بلغ الإيجار الذي دفع عن هذه الفترة أكثر من ضعف الإيجار لما تم دفعه في الشهور الستة الأخرى ، وقد وافق المستأجرون على أول شرط من شروط العقد و هو أنهم يتعهدون بدفع أجور اليد العاملة أكثر من مستوى الأجور المعروفة ، و هو ما يوحي بأنه كان يوجد اتحاد لمنتجي محصول البردي للمحافظة على أرباحهم المرتفعة عن طريق عدم الدخول في مزايدات للحصول على العمال الذين يحتاجون إليهم⁽¹⁾.

7-تربية الحيوانات :

وإزاء الصلة الوثيقة بين الزراعة والحيوان فقد كان بعض المواطنين يوجهون عنايتهم الى تربية مختلف أنواع الحيوانات فضلا عن الحمام .ونتبين من الوثائق انه كان يتعين على ملاك الماشية ودواب النقل والخراف والماعز وغيرها من الحيوانات المستانسة ان يقدموا سنويا للإدارة المالية في المديرية التي يعيشون فيها تقريرا عما يملكون وان الحكومة كانت تهدف من وراء ذلك الى تقدير الضرائب التي تجب بمعدل معين عن كل راس من كل النوع².

1.7-تربية الماشية ودواب النقل :

ومن المعروف ان بعض الماشية كان يربى للاعمال الزراعية والبعض الاخر للاكل وتقديم القرابين وكذلك لاستخدام اصوافها في صناعة المنسوجات الصوفية وجلودها في صناعة

1- نفسه ، ص 144 .

2-wallace ,sh.L,Taxation in Egypt From Augustus to diocletain,Princeton(1938).

المنتوجات الجلدية¹. وقد ورد في وثيقتين من سجلات (لوكيوس بليوس جيميلوس) انه كان يوجه عنايته الى تربية الحيوانات المتعلقة بالعمل الزراعي، ومثل ذلك ماورد في إحدى هاتين الوثيقتين ان (جيميلوس) كان يمتلك عددا من الابقار التي يستخدمها في فلاحه ارضه وانه كان يعهد بمهمة هذا العمل الى الابقار ونبين من الوثيقة الثانية ان جيميلوس كان يمتلك بعض الثيران التي كان يستخدم بعضها في الاعمال الزراعية وبعضها الاخر في تقديم القرابين ثم يقوم بدفع جلودها بعد ذبحها لاستخدامها في أغراض المختلفة مثل صناعة الاطواق التي كانت تربط بها الثيران وفي خطاب شخصي ارسله رجل يدعى **سرابيون** الى مواطن روماني يدعى **لوكيوس انطونيوس الصغير** كان يمتلك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في مديرية منفيستيلب ان يشتري منه ثلاث بقرات ليستخدمها في حرث أرضيه². ونبين من سجلات لوكيوس يوليوس سيرنيوس انه كان يمتلك قطيعا من الجمال وقد ورد في خطاب شخصيا ارسله اليه مواطن يدعى اوريليوس ايريكليس ضرورة الإسراع بارسال جملين صغيرين من قطيعه. وفي وثيقة أخرى دفع لوكيوس يوليوس سيرنيوس 20 دراهمة فضية لحساب الضريبة المفروضة على ملاك الجمال في قرية كرانيس ويرى ولاس ان المبلغ انف الذكر كان لحساب الجملين بمعدل 10 دراهمات للراس وهو المعدل الذي كان مفروضا على ملاك الجمال في مديرية ارسينوى³.

¹- ابراهيم نصحي، تاريخ الرومان، منشورات الجامعة الليبية كلية الاداب، 1983 ج2 و ج3، ص 16 .
²- حسن الابياري، تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي في عصر الرومان، دار العلم، الفيوم، 2004، ص 246
³- نفسه ص 246

ومن المعروف ان الجمال كانت تستخدم في نقل ما يحتاجه الحقل من معدات زراعية وبذور ومحصول ،هذا فضلا عن استخدامها في التنقل من مكان الى اخر .وتبين من احدى الوثائق ان لوكيوس بيلينيوس جيميلليوس كان يمتلك 10 من دواب النقل .وتحدثنا احدى الوثائق بان مواطننا رومانيا يدعى ماركوس انتستتيوس كابيتو لينيوس كان يمتلك جوادين يستخدمهما في معصرة الزيت التي يمتلكها في قرية يوهيميريا وبانه سدد الضريبة المفروضة عليهما . وفي عام 150م كانت سيدة مترو بو ليتانية تدعى اونيس مسجلة في حي بوحيرة موريس تمتلك قطيعا كبيرا من الماشية بلغ عدده 110 من الخراف واعدادا أخرى من الماعز ونعاج لانعرف عددها بدقة بسبب تلف البردية وقد ماتت هذه السيدة في العام 13 من حكم الامبراطور انطونيوس بتقديم إقرار ملكية هذه الماشية ،وسجلته في حي بحيرة موريس وأضافت بموجب هذا الإقرار خمس نعاج رضية الى ماشيتها وذكرت انها ستقوم بنقلها الى مراعي القرى وأماكن السقاية التي تختارها من مديرية ارسينوى مع بقية ماشيتها وتحت رعاية مينوس راعي الأغنام¹

2.7 - تربية الخراف والماعز :

وتحدثنا وثيقة بردية من عام 23م ان كير ينثوس عن السيدة الرومانية اونطونيا دروسوس قدم التماسا الى استراتيجيوس مديرية اوكسيرنوخس للسماح له بنقل 320 راسا من الخراف 160 راسا من الماعز الى المديرية المقابلة على الضفة الشرقية للنيل كينو بوليس سعيا وراء المراعي

¹ - حسن الابياري ، المرجع السابق ،ص246

، وتبين من هذه الوثيقة ان كيرينثوس لم يكن يعرف سوى اللغة اللاتينية التي وقع بها
الالتماس وهو مايوحي بانه لم يكن قد مكث في مصر سوى مدة قصيرة مما يجعل افتراض انه
قد كون هذه الثروة من الأغنام في هذه المدة الغير مغير مستساغ . والراجع ان هذا القطيع
الكبير كان ملكا للسيدة انطونيا دروسوس ويؤيد ولاس هذا الاحتمال بناء على انه كان
لاونطونيا دروسوس ضيعة كبيرة في مصر . وتبين من الوثائق الخاصة بسجلات لوكيوس
يوليوس سيرنيوس انه كان يمتلك أراضي مراعي في كرانس وانه كان يقوم بتربية الأغنام فيها
وتحدثنا احدى هذه الوثائق بانه لوكيوس يوليوس سيرنيوس دفع 20 دراخمة فضية لحساب
الضريبة المفروضة على ملاك الماشية ويرى ولاس ان عدد الخراف التي دفع عنها هذه الضريبة
بلغ 15 . وفي وثيقة أخرى سدد لوكيوس الى الكاتب الخاص بجماعي الضرائب النقدية في قرية
كرانيس مبلغ 80 دراخمة فضية لحساب الضريبة المفروضة على تربية الأغنام . ويرى ولاس ان
هذا المبلغ كان بمثابة الضريبة المفروضة على 60 راسا من الخراف بمعدل 10 دراخمة فضية
للراس بجانب الأعباء الإضافية التي تصل الى 20 دراخمة . والراجع ان هذه المدفوعات كانت
أقساط للضريبة وليس المعدل الكامل لها الذي بلغ في الفيوم خلال القرن الثالث للميلاد 10
دراخمات للراس وهو مانعرفه من وثائق أخرى . ومن ناحية أخرى كانت الدولة تمتلك عددا
كبيرا من الماشية والاغنام وتشير الأدلة الى ان الحكومة كانت تؤجرها لمستاجري أراضيها لقاء
اجر معين سنويا .¹ وقد ورد في وثيقة بردية عام 157-161م مجموعة ايصالات خاصة

¹-حسن الابياري، المرجع السابق، ص247

بدفع رسوم تجارة الأغنام وتبين من هذه الوثيقة ان مواطننا يدعى ساينوس كان يستاجر من ضيعة مايكيناس التي أصبحت بعد مصادرتها جزءا من أراضي الدولة ،عددا من الخراف والماعز وقد احتوت الوثيقة على أربعة ايصالات تفيد بان ساينوس كان يدفع اجارات ماشية الدولة على أقساط بلغت في الايصال الأول 28 دراخمة و 17 اوبولا وبلغ مجموع مادفعه في الايصال الثاني 44 دراخمة ، وبلغ مجموع مادفعه في الايصال الثالث 44 دراخمة و 17 اوبولا وفي الايصال الأخير دفع 4 دراخمت . ويرى ولاس ان ساينوس كان يدفع هذه الضريبة بمعدل خمس دراخمت ونصف دراخمة للراس أي انه كان يستاجر 8 رؤوس من الأغنام والماعز وهنا أيضا يدق علينا ان نفهم كيف توصل ولاس على هذه النتيجة ذلك ان مجموع الأقساط غير المتساوية التي سددها ساينوس عن ضريبة الرعي عن اربع سنوات بلغ 125 دراخمة واربع ابولات ،أي بمتوسط حوالي 30دراخمة سنويا .ولما كنا لانعرف عن يقين معدل ضريبة الرعي عند منتصف القرن الثاني ميلادي ،فانه يتعذر تقدير عدد رؤوس عدد الأغنام والماعز التي كان ساينوس يستاجرها .¹

3.7-تربية الخنازير :

ومن المعروف ان لحوم الخنازير كانت من الاطعمة المفضلة لدى المتروبوليتانيين وكان من المستحسن تقديمها في المادب مع النبيذ المعتق والزيتون الأسود وغيرهما من المواد المحببة لدى المتروبوليتانيين كما كانت تقدم القرابين في أعياد ارسينوى وديميتر وذلك فضلا عن استخدام

¹wallace ,sh.L,op.cit,p144.

الخنازير في الزراعة . وتحدثنا وثيقة من عهد تراجان بان مترو بوليتانيا من ارسينوى يدعى اريس ابن هيرموس وزوجته ثيرموثاس المسجلين في حي البيثنيين والآخرين اخذا بضمانتهما المشتركة من مواطن يدعى لوكيوس جميلوس عشرين دراخمة فضية ،وفي مقابل فائدة الدين يقوم اريس برعاية خنازير جميلوس لمدة عام واحد باجر شهري مقداره عشرون دراخمة وقد اشترط العقد ان يقوم اريس بتربية الخنازير جميلوس فيحضرها الى المراعي الملائمة التي تتوفر فيها العشب ويقوم بعمل كل شيء لازم لها . وهي لا بد من اريس كان على دراية تامة بها مما جعل جميلوس يتعاقد معه مقابل اجر شهري مقداره عشرون دراخمة وكان مفروضا على ملاك الخنازير في العهد الروماني أداء ضريبة معدلها في ارسينوى دراخمة واحدة واوبول واحد عن كل راس ،وان ارتفع هذا المعدل بقليل في بعض الفترات .¹

وتمدنا الوثائق الخاصة بسجلات لوكيوس بلينيوس جيميلوس بانه كان مهتما بتربية هذا النوع من الحيوان . وقد ورد في خطاب ارسله الى وكيل اعماله اباجاثوس مايؤيد ذلك : انني الومك بشدة لانك تسببت في موت خنزيرين من جراء مشقة الطريق في حين ان لديك عشر دواب لحمل الاثقال في القرية ،وقد خلص المكارى هيراكليدس نفسه من هذا الذنب قائلا :

انك انت الذي قلت له ان يقود الخنزيرين سيرا على الاقدام وتبين من الخطاب السابق مدى حرص جيميلوس على رعاية خنازيره وحزنه الشديد على موت الخنزيرين .وقد سبقت الإشارة على انه على انه كان يمتلك عشر دواب كانت مخصصة لحمل الأشياء الثقيلة والتنقل

¹wallace ,sh.L,op.cit,p145.

من مكان الى اخر ويبدو ان جيميللوس كان يضطر أحيانا لشراء بعض الخنازير في مناسبات معينة ومثل ذلك ماجاء في خطاب ارسله الى اباجاثوس يامره بشراء خنزيرين حديثي الولادة يحفظان في المنزل لتقديمهما قرابين في عيد ميلاد ابنه ساينوس وكان مفروضا على ملاك الخنازير خلال العصر الروماني أداء ضريبة كان معدلها في الفيوم دراخمة واحدة واوبول عن كل راس وان ارتفع هذا المعدل قليلا في بعض الفترات ،وفي اكسيرينخوس كان معدل الضريبة دراخمة واحدة و4.5 اوبول.¹

4.7--تربية الاوز :

ونعرف من بعض الوثائق ان افراد عائلة متروبوليتانية من ملاك الأراضي الزراعية كانوا يقومون بتربية الاوز في أجزاء من ممتلكاتهم .وقد ورد في الوثيقة بردية من عام (176-178م)ان :اماتيوس المسمى أيضا بولينوس الكوزميتيس السابق ابن باترون الجيمانزارخ السابق عمره (44)سنة بدون علامة مميزة اجر الى نيلومون ابن نيلوس عتيق لوريوس المسمى أيضا أبوللونيس عمره حوالي 20 سنة ،به علامة على جبينه الأيمن ،والى اورسينيفوس ابن باسيس عمره 29 سنة بضمن مشترك بينهما معا ،ثلاثا عشرين اوزة هي نتاج فقسه حصلا عليهما اليوم الحالي ،وقيمتهما 920دراخمة ،مدة عام بايجار مقداره 23 اوزة مكتملة النمو ،لاتخضع للتكريس ،وخالية من أي مرض وفي نهاية المدة سيكون نيلوس وشريكه ملزمين متضامين سويا باعطاء اماتيوس 23 اوزة بالوصف المذكور انفا والا دفعا له 920دراخمة فضية ،وهي

¹wallace ,sh.L,op.cit,p146-

القيمة المقدرة لثمن الاوز بدون تأخير . وفي حالة عدم الوفاء بالاتفاق فانهما يكونان سويا ملزمين في المستقبل كما هي الحال فيما مضى وبطريقة مماثلة بتقديم 23 اوزة مكتملة النمو سويا بوصفها ايجار السنوي،¹..... ونستنتج من هذه الوثيقة ان مربى الاوز كانوا يحققون أرباحا كبيرة جدا حيث ان نتاج فقسه واحدة قدر ثمنها بمبلغ 920 دراهمة فضية . ومن المعروف ان الاوز يفقس مرتين في السنة . اي ان أرباح اماتيوس من تاجير اوزه كانت شكلا تعادل دخل مستاجريها على أساس ان عدد الاوز ثلاث وعشرين ، وان الاوز كانت تفقس مرتين في السنة لكن المستاجرين كان يتحملان خسارة مايموت ومايمرض وتبعاً لذلك فانهما كانا لا يحصلان الا على مايتبقى من الفقسيتين بعد تسليم العدد المنصوص عليه في العقد من الاوز الكامل النمو الخالي من المرض . وقد كان مخصصا لمربي الاوز في ارسينوى حيان في المتروبوليس . ومما يدل على أهمية التربية الاوز لدى المتروبوليتانيين الارسينويين ، ويدل أيضا على ان عددا كبيرا من هؤلاء المتروبوليتانيين كانوا يقومون بتربية الاوز .

5.7- تربية الحمام :

وكان للحمام أهمية كبرى في اقتصاد مصر الزراعي ، وذلك لسببين احدهما هو ان الحمام كان ارضى واشهى أنواع الترف في غذاء الأهالي ، والسبب الاخر هو ان الحمام كان ينتج كميات كبيرة من السماد الجيد ، ولذلك فانه كان للحمام أبراج كثيرة تشغل حيزا كبيرا في القرى المصرية في عصري البطالمة والرومان ، وتحدثنا وثيقة بردية ان مواطنا رومانيا ترك لأولاده الثلاثة

¹-حسن الابياري ، المرجع السابق ، ص249

تركة كبيرة من الأراضي الزراعية في بعض قرى الفيوم، وكان بين هذه التركة منزلان بهما برجان للحمام في قرية كرانيس، وتحدثنا وثيقة بردية أخرى بان متروبوليتانيا يدعى اوريليوس هيرونوس كان كوزميتيس¹ سابقا، وعضو بمجلس بولي مدينة الارسينويين قدم الى مواطن سكدري عرضا لاستئجار برج الحمام الذي كان يمتلكه الأخير،² وذلك لمدة ثلاث سنوات في مقابل ايجار سنوي مقداره 400 دراهمة فضية. وتحدثنا الوثائق عن ضريبة كانت تقدر فيما يبدو على أساس المساحة التي تشغلها أبراج الحمام، وكان معدلها يبلغ خمس دراهمات عن كل ذراع، ومن المحتمل ان هذه الضريبة كانت تفرض قبل كل شئ على السماد الناتج من الحمام، فقد ارتبطت هذه الضريبة في الغالب بالضريبة المفروضة على أراضي الحدائق، لان أبراج الحمام كانت في الغالب تقع بالقرب من الحدائق. ولعل السبب في ذلك يرجع من ناحية الى تفادي إقامة أبراج الحمام بالقرب من حقول الحبوب الغذائية، وبخاصة القمح، وذلك تحسبا لاغارة الحمام على المحصول، ومن ناحية أخرى الى شدة احتياج أشجار الكروم والفاكهة الى سماد الحمام. ونستنتج من الوثيقة السابقة ان هيرونوس كان من ملاك أراضي الحدائق، وان ارضه كانت تقع بالقرب من برج الحمام الذي أراد استئجاره لمدة طويلة بلغت ثلاثة سنوات بإيجار كبير نسبيا بلغ 400 دراهمة فضية سنويا، ولعل المكاسب التي كان اوريليوس هيرونوس سيحققها من وراء استئجار هذا البرج كانت أكبر من ذلك المبلغ، هو

¹ الكوزميتيس: كان المختص بالتعليم في عهد البطالمة وفي عهد الرومان اصبح منصبا بلديا في عاصمة كل مديرية (حسن الابياري، المرجع السابق، ص 27)

² -ابراهيم نصحي، المرجع السابق، ج 3، ص ص 294-295

أولا كان سيستفيد من تربية الحمام في تسميد ارضه ، كما سيتوفر لديه كميات كبيرة من

لحوم الحمام الشهية والطلب عليها كبير .¹

¹-حسن الابياري ،المرجع السابق ،ص 250 .

الفصل الثاني :الصناعة

- صناعة النسيج

- صناعة الخبز وطحن الغلال

- صناعة الزيت

- صناعة الجعة

- صناعة العطور

- صناعة الذهب

- صناعة القرميد

- صناعة الفخار

- مهن وحرفه أخرى

II-الصناعة:

شجع الرومان الصناعة في مصر كجزء من خطة إنعاش أحوال البلاد الاقتصادية مما أدى الى ازدهار المراكز الصناعية في مختلف أنحاء القطر المصري مثل الإسكندرية واريسنوى واوكسيرينخوس وبانوبوليس.

1-صناعة النسيج :

وتكشف الوثائق عن ان النساجين كانوا في اغلب تخصصات هذه المهنة ،مثل نسيج الصوف والكتان ،وكان منهم ممشط الصوف ،والعامل على النول والصبغة والخياط وجزاز الصوف ومنظف الصوف وضارب الصوف وقصار الصوف وخياط الملابس كانت صناعة النسيج من أكثر الصناعات انتشارا في مصر ولم تكن مقتصرة على مدينة الإسكندرية فقط ، و قد قامت هذه الصناعة على الإنتاج المنزلي إذ قلما نجد منزلا خال من منسج الملابس لتلبية حاجة الأسرة، و لكن إلى جانب الصناعة المنزلية كانت هناك مصانع تقوم بإنتاج أنواع راقية من المنسوجات المزخرفة ، إذ كانت لديهم طريقة سرية لتلوين و صبغة الملابس (1) ، و من بين هذه المصانع الكبيرة مصنع (ابولنيوس) مدير إقليم (ابولونوبوليس)الذي كان يملكه في مدينة هرموبوليس ، و كان تحديد طراز الملابس و اختيار الألوان و شراء المواد الأولية اللازم للصناعة يتكفل بها المدير نفسه ، و عن إنتاج هذا المصنع فمن المرجح انه خصص جزء منه لتغطية حاجيات الدولة من ملابس للجنود المقيمين في إقليم بانا بوليس (2).

1 -Plinel'Ancien,Histoire Naturelle, XXXV . 150 .

2E. Wipszycka ,l'industrie textile dans l'Egypte Romaine,Worclaw,1965,p 86 .

و قد لقيت المنتجات المصرية رواجاً في الأسواق الشرقية في بلاد العرب و الهند، و كذلك مناطق مختلفة من البحر الأبيض المتوسط، و إلى جانب الإسكندرية وجدت مراكز أخرى هامة تخصصت في تصدير إنتاجها إلى الأسواق الشرقية و كانت منطقة الفيوم أحد أكبر هذه المراكز . ولما ازدهرت التجارة الشرقية في العصر الروماني عرفت صناعة النسيج تطورا و انتشارا و وفرة في الإنتاج (1) .

و قد اكتست هذه الصناعة أهمية خاصة بالنسبة للرومان و ذلك لحاجتهم المستمرة إلى كميات كبيرة من الملابس لأفراد الجيش ، و كان من صالحهم التحكم في إنتاج النسيج ، لذلك اتبعت الحكومة الرومانية سياسة محكمة في هذه الصناعة و تلتخص في امتلاك المصانع الخاصة بها (2) ، أما سائر العاملين في هذه الصناعة فقد وضعتهم تحت إشرافها عن طريق النقابات التي كانت تضم عمال كل صناعة ، و أعفت عمال النسيج من القيام بالأعمال الإلزامية و فرضت عليهم ضرائب مالية و عينية يدفعها النساجون و أصحاب المصانع للدولة ، و حين لا تفي هذه الضرائب بحاجة الدولة تفرض عليهم كميات أخرى إضافية (3) .

2-صناعات الخبز وطحن الغلال :

من بعض الوثائق البردية من القرن الثاني ميلادي تحدثنا بان متروبوليتانيا يدعى ديديموس قام بشراء جزء من مخبز مقام في منزل صغير بقرية تبتونيس بمبلغ 600دراخمة فضية وقد دفع

1- مصطفى العبادي ، المرجع السابق ، ص 212 .

2-, op cit , p 333 . Johnson

3- أمال الروبي ، المرجع السابق ، ص 89 ؛ مصطفى العبادي ، المرجع السابق ، ص 213 .

ضريبة العشرة في المائة المفروضة على شراء الممتلكات . وفي وثيقة أخرى من الفترة نفسها ، عن طلب مقدم من متروبوليتانيا مسجل في احد احياء المتروبوليس يدعى ايموثيس لاستئجار مطحن به أداة طحن (رحا) لمدة اربع سنوات بايجار سنوي مقداره مئتان دراخمة وايجار عيني عبارة عن خنزيرين ،وقد دفع 135 دراخمة لحساب الرحا وتعهد بدفع الباقي على ثلاث أقساط كل أربعة شهور وبدفع ضريبة الطحين ورسوم تصريح العمل وضرائب صناعة الخبز وبانه اذا أراد تزويد المطحن بطاحنات فانه سوف يتحمل كل التكاليف ويسلم المطحن في نهاية المدة خاليا من أي عيوب او قذارة مع الأبواب والمفاتيح . ونخرج من هاتين الوثيقتين بان بعض ممارسي هذه المهنة كانوا خبازين والبعض الاخر خبازين وفي نفس الوقت طحانين والبعض الاخر كانوا من ملاك المخابز والمطاحن ، والبعض الاخر من المستأجرين ، ويبدو من هذين الصناعتين كانتا تمارسان بوجه عام في مطاحن ومخابز قائمة بذاتها ، فان صناعة الخبز على الأقل كانت تزاوُل في المنازل .¹

وكانت صناعة الخبز وعمجائن تتالف من عدة مراحل يقوم بكل منها حرفيون متخصصون مثل :طحان الغلال ، وورد أيضا . صانع الخميرة والخباز وصانع الكعك وخباز الخبز الفاخر . ويتبين من الوثائق المتعددة وجود نقابات للخبازين في أماكن مختلفة لكن أيا من هذه النقابات لم يسبقه في الوثائق سوى واحدة وقد وردت لنا من نقابات هذه الصناعة نقابة الخبازين في

¹- احسن الايباري ، المرجع السابق ، ص 262.

مدينة اوكسيرينخوس ونقابة خبازي الخبز الفاخر ومقرها في اريسينوى كما وجدت أيضا نقابات أخرى في طيبة وهاريت وفيلادلفيا.¹

3- استخراج الزيت:

كان استخراج الزيت من اهم الصناعات الغذائية في مصر خلال عصر الرومان ،وقد توسع صناع الزيت في استخراج زيت الزيتون وهو مايؤيدهماورد عند استرابونوبيلينيوس² عن التوسع في استخراج الزيت .ومن المعروف ان البطالمة كانوا يحتكرون صناعة الزيت في مصر احتكارا كاملا .وانه كان محظورا على أي شخص ان يحرز مطاحن او معاصر او أي نوع من الأدوات التي تستخدم في استخراج الزيت والافرض عليه ان يدفع للخزانة العامة خمسة تالنتاتوللمتزم خمس اضعاف الخسارة المترتبة على ذلك ،وان البطالمة كانوا يحتكرون تجارة الزيت في البلاد.³ وسنحاول تبين سياسة الرومان في مصر إزاء صناعة الزيت والاتجار فيه من الوثائق المتاحة حاليا .ويتضح من الوثائق امران :احدهما وجود نوعين من مصانع الزيت .احدهما ملك الحكومة والأخر ملك المواطنين ،وكانوا في اغلب الظن يلتزمون بدفع ضريبة مزاوله صناعة الزيت شأن كل من يزاول أي صنعة او حرفة ،والامر الاخر هو قلة وثائق النوع الأول من المصانع ،والوفرة النسبية لوثائق النوع الثاني .ومهما يكن من امر هذا التفاوت ،فانه ينهض دليلا على ان الإدارة الرومانية في مصر لم تحتكر صناعة الزيت احتكارا كاملا . حيث انه لا يوجد دليل حتى الان على ان هذه الإدارة كانت تحدد سعرا معيننا لسعر

¹ - نفسه ص 263.

² Strabon , XV .11 .35.

³ - إبراهيم نصحي ،تاريخ الرومان ،ج3 ص 250.

الزيت ،فاغلب الظن ان أصحاب مصانع الزيت كانوا أحرارا في الاتجار في زيوتهم اذا استوفوا الشرط الذي كان يلتزم به كل من يبيع أي سلعة وهو الحصول على ترخيص بالبيع ودفع ضريبة في مقابل هذا الترخيص ،على نحو ما سنرى في سياق الحديث عن التجارة الداخلية ،ويبدو ان وسيلة الحكومة في تصريف زيوتها كانت بيعها الى اشخاص يدفعون الى النوماخ ضريبة لقاء حصول كل منهم على ترخيص بالبيع في منطقة بعينها .وفي بداية العصر الروماني ،كان مواطنا رومانيا يدعى بروتارخوس يمتلك في قرية يوهيميريا في فناء يحتزن به كميات كبيرة من ثمار الزيتون التي تم حصدتها تمهيدا لعصرها .وفي عام (55م) كان رومانيا اخريدعتيبيريوسكلوديوسساريون يمتلك معصرة زيت في قرية هيراكليا ،وان الحكومة صادرت هذه المعصرة ، ربما بسبب وفاة صاحبها بدون وريث او لعدم سداد التزاماته المالية اتجاه الدولة¹ .وتحدثنا وثيقة أخرى ان جيمنازيارخ مدينة ارسينوى في عام 122م كان يمتلك معصرة زيت في مدينة فيلاديلفيا . وفي إقرار تعداد من عام (132-133م) كان شقيقين من صفوة الميتروبوليتاي في ارسينوى ،يمتلكان نصف معصرة زيت في احدى قرى الفيوم .وفي عام (152-153م) كان جمنازيارخا سابقا من عائلة لاختيس يمتلك معصرة ورافعتين خشبيتين للمعصرة ومدقا² .

وقد سبقت الإشارة الى ان بعض ملاك الأراضي كانوا يهتمون بزراعة الزيتون في مساحات كبيرة . وقد كان طبيعيا ان يواكب ذلك امتلاك بعضهم معاصر خاصة بهم لاستخراج زيت

¹- حسن الابياري ، المرجع السابق ،ص263

² -wallace ,sh.L,op.cit,pp,185-186

الزيتون . ومن ابرز الأمثلة على ذلك المواطن لوكيوسبيلينيوسجيميللوس الذي كان يمتلك حقول الزيتون في يوهيميرياوديونيسياسوايباس .¹ ونتبين من احدى وثائق جيميللوس انه كان يمتلك مصنعا للزيوت في قرية يوهيميريا وفي عام 99م اتفق مع امراة من هذه القرية للعمل في هذه المعصرة مقابل اجر يومي السيدة على ان تحمل الى معصرة الزيت المملوكة له في يوهيميريا في أي يوم يامرهابيه ،محصول الزيتون ، وان تنفذ كل مايطلب منها خاصا بعمليات النقل حتى الانتهاء كاملا من تصنيع الزيتون ، أي بعد استخراج الزيت وتعبئته ، ونتبين من الوثيقة أيضا ان هذه المرأة كانت تؤدي كامل مهامها تحت اشراف صاحب المعصرة . وذلك في مقابل اجر نقدي دفع لها منه 16 دراخمة فضية على هيئة مقدم على ان تخضم هذه الدراخمات من اجرها الذي يدفع لها ، وهو الامر الذي كان يجعل العاملة مرتبطة دائما بالمعصرة حتى نهاية العمل وبوجه عام كانت عملية جمع الزيتون وعصره تتطلب : جمع الزيتون من فوق سطح الأرض اسفل الأشجار بعد ان يتم اسقاطها بعصا خاصة . وبعد تجميعه كان ينقل الى مكان بالقرب من المعصرة ، ثم يتم نثر الثمار من هذا المكان الى داخل المعصرة من وقت الى اخر . ثم تاتي المرحلة الأخيرة وكانت ذات شقين : وهما نقل الماء الساخن الذي كانت تتطلبه عملية عصرالثمار ذاتها ،وبعد هذا العصر كان الزيت ينقل الى احواض خاصة وكذلك بقايا الحبوب من داخل المعصرة الى مكان يحدده صاحبها بداخلها وخارجها .²

¹- حسن الابياري ،المرجع السابق ،ص264
²- محمد فهمي ،اجارة العمل في مجال الزراعة في مصر في عصر الرومان ،رسالة ماجستير ،كلية الاداب عين شمس 1985 ،ص37

وحيث انه لا يوجد دليل حتى الان على الإدارة الرومانية كانت تحدد سعرا معيناً لسعر
مترتيس الزيت فاعلم الظن ان أصحاب مصانع الزيت كانوا أحراراً في الاتجار في زيوتهم اذا
ستوفوا الشروط التي كان يلتزم بها من بيع اية سلعة وهو الحصول على ترخيص . ويبدو كذلك
ان وسيلة الحكومة في تصريف زيوتها كانت بيعها الى اشخاص يدفعون الى النوماخ ضريبة
لقاء حصول كل منهم على ترخيص بالبيع في منطقة بعينها . وقد وردت في الوثائق قانون
نقابة صانعي الزيوت ، لكن اسم الجماعة زال من الوثيقة وكان مقر النقابة في اريسنوى . وقد
وجد نقابة أخرى لصانعي الزيت في تبتونس .¹

4- صناعة الجعة :

كان استخراج الجعة من الشعير من اهم الصناعات في مصر لان الجعة كانت شراباً شعبياً
يستهلك بكثرة بسبب طقس مصر الحار ، وخلال العصر البطلمي كان بائعو الجعة عادة هم
صانعيها وكان هؤلاء ملتزمين يرتبطون مع الحكومة بعقود مكتوبة ، وذلك لان الاشتغال بهذه
الحرفة خلال العصر البطلمي كان احتكاراً ملكياً . وتشير القرائن الى ان الأهالي كانوا يدفعون
للحكومة ضريبة لقاء تمتعهم بحق شراء الجعة . وذلك فيما يبدو على غرار الضريبة التي كانت
تفرض على مشتري اية سعة تحتكر الدولة انتاجها ، مثل الزيت والملح ويتبين من الوثائق ان
الإدارة الرومانية كانت تجبي عن الجعة ضرائب . وقد استخلص من ذلك ان الجعة ظلت في

¹ - إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ج3، ص ص 269-271

عصر الرومان احتكارا حكوميا ، وانما فرضت عليها ضريبتين الأولى على بيع الجعة والثانية على بيعها .¹

5-صناعة العطور :

ذكر بلينيوس الكبير في القرن الأول ميلادي ان مصر هي من احسن الأقطار في العالم القديم المهياة لانتاج العطور ،وقد كان بعض الاغريق يزاولون حرفة صناعة العطور ومن وثيقة من عام 161م وهي عبارة عن طلب مقدم من متروبوليتاني يدعى سراييون الى كاستور يعرض فيه رغبته في استئجار ربع الترخيص الممنوح لكاستور لممارسة صناعة العطور وبيعها في قسم ثيستوس ، باستثناء الأسواق التي تقام في الأعياد ، وذلك لمدة عام بايجار كلي قدره خمسة واربعون دراخمة فضية تدفع على أقساط شهرية متساوية ، ومن هنا نتبين ان صناعة العطور وبيعها كانت احتكارا حكوميا في الفيوم يمنح للأشخاص الذين يتقدمون بأكبر عطاء عن طريق المزايدة ، وان الأشخاص الذين يباع لهم حق احتكار صناعة وبيع العطور كان يحق لهم تاجير احتكارهم او جزء منه من البطالين لاشخاص اخرين مقابل اجر سنوي .²

6-صناعة الذهب :

وكانت صناعة الذهب والحلي من الصناعات الهامة في مصر ،ففي إقرار تعداد من عام 189م وصف متروبوليتانيا من ارسينوى مهنته بانه صائغ ذهب .ونتبين من وثيقة بردية ترجع الى القرن الثاني ميلادي انه كان يوجد في عاصمة مديرية ارسينوى شارع كبير للصائغين

¹-wallace ,sh.L,op.cit,p187

²-wallace ,sh.L,op.cit,p201

،وتحدثنا وثيقة بردية من عام 128م ان متروبوليتانيا من ارسينوى اشترك مع جندي مسرح من الجيش في تقديم طلب الى احد الموظفين الحكوميين للترخيص لهما بمزاولة اعمال صياغة الذهب في قرية يوهيميريا لمدة اربع سنوات بايجار سنوي مقداره اربعمائة واربع وستون دراخمة يتم دفعها على أقساط متساوية كل عشرة أيام شهريا هي العاشروالعشرون والثلاثون ،ويتضح منها امران احدهما هو ان الدولة كانت تقوم بالاشراف على صياغة الذهب في مديرية ارسينوى حيث كانت تقوم بمنح التصاريح لاشخاص معينين لتولي اعمال الصياغة لمدة معينة مقابل اجر يدفع للدولة ،¹ والامر الاخر هو انه كانت تدفع عن هذا الترخيص ضريبة مرتفعة ،مما يشير الى ان مزاولة هذه المهنة كانت مجزية وتحقق أرباحا كبيرة تتفق مع الضريبة المرتفعة لمزاولتها ، وكذلك مع ماكانت هذه المهنة تتطلبه من راس مال كبير ومهارة فنية رفيعة .²

7-صناعة القرميد:

كذلك كانت إقامة المنشآت تتالف من عدة عمليات يقوم بها الحرفيون متخصصون ومنهم صانع الطوب "اللبن " وقاطع الأحجار والبناء وكذلك المهندس المعماري وقاطع الجـص وعامل المحارة وقد ورد النقاش بأكثر من اسم .¹

ونتبين من وثيقة بردية من عام 172م ان سيدة رومانية تدعى فلافيا وكانت تملك مصنعا كبيرا لانتاج القرميد وتحتوي هذه الوثيقة على كشف حساب مقدم الى وكيل اعمال فلافيا عن نشاط المصنع وتكاليف انتاج الطوب وشحنه ،وشاملة الاعمال المساعدة وعجن وطين

¹- حسن الابياري ، المرجع السابق ،ص269.
²امال الروبي ،مصر في عصر الرومان(دراسة اقتصادية اجتماعية في ضوء الوثائق البردية) ، طبعة 02 جدة ، 1983 ،ص97.

، يتبين ان صاحبة هذا المصنع كانت تتولى انتاج القرميد عن طريق عمال اجراء يشرف عليهم ، وكي لها ، ولاسيما ان إنتاجية هذا المصنع كانت كبيرة ، وتتالف من نوعيتين من الطوب تبلغ تكاليف احدهما مرتين ونصف تكاليف النوع الاخر ، وذلك ان اجمالي الطوب من النوع الأول بلغ 24000 طوبة معدة للبناء وتكاليف انتاجه 168 دراهمة ، وان اجمالي الطوب من النوع الثاني الذي تم شحنه 44600 طوبة وبلغت تكاليف الشحن 68 دراهمة 23 اوبولا ، ولم يكن ذلك كل انتاج المصنع ، فقد ورد في الوثيقة انه انتجت كذلك 2600 طوبة استخدمت فيما يبدو لبناء احد محلات بيع وتخزين العدس ، وكذلك تم استخدام جزء اخر في بناء هاون ، ومن المرجح ان بعض انتاج المصنع كان يوجه الى أغراض خاصة بممتلكات صاحبة المصنع ، وان البعض الاخر كان يتم بيعه للأفراد ، ويستوقف النظر ان هذه الوثيقة اذ تقدر تكاليف الإنتاج ومقاديره ووسائل تصريفه ، تخلو من أي إشارة الى الزامات صاحبة المصنع من قبل الدولة ، وليس معنى ذلك انه لم تكن له التزامات فيما يخص انتاج القرميد والتصرف بالبيع او الاستعمال الخاص ، وحرية تصرف أصحاب مصانع القرميد في انتاجهم لا يتنافى مع مانعته من بعض الوثائق الأخرى ان الدولة كانت تقوم بالاشراف على صناعة القرميد في مديرية ارسينوى ، وتمنح بعض الافراد حق صناعة وبيع القرميد مقابل ايجار سنوي ، ذلك ان هذا الوضع يتفق وماعرفناه عن اشراف الإدارة الرومانية على الصناعات الأخرى .²

¹ حسن الابياري ، المرجع السابق ، ص 270 .
² - امال الروبي ، مظاهر الحياة في الاقتصادية في مصر في العصر الروماني (اجتماعيا - اقتصاديا - اداريا) ، ص 103

8- صناعة الفخار :

ويبدو ان صناعة الفخار في العصر البطلمي كانت على نمط صناعة النسيج وعدة صناعات أخرى، بمعنى ان حق مزاولتها كان يمنح لاشخاص لقاء ضريبة نوعية وجانب من انتاجهم، من وثيقة بردية من عام 219م بان سيدة رومانية تدعى اوريليا كانت تملك مصنعا لصناعة الفخار وبان احد صناعات الفخار يدعى كلوديانوس قدم اليها طلبا لاستئجار ربع هذا المصنع، وتبين من هذه الوثيقة ان هذا الطلب كان ينص على ان تقوم مالكة المصنع بتزويد المستأجر بالتربة السوداء الضرورية والتربة الهشة والتربة الرملية والماء للخزان وخشب الوقود اللازم لعملية حرق وتدخين الجرار، ولطلاء الانية بالقار على ان تكون من صناعة الشتاء، وإعطاء صاحبة المصنع الاعداد التالية 4000 جرة سعة 4 خوس¹ على الطراز الاوكسيريخي و 100 جرة ذات سعة مضاعفة 8 خوس و 15 جرة سعة 2 خوس وسوف يتقاضى يتقاضى العامل المستأجر عن الصنع والحرق والطلاء اجرا يصل الى 36 دراخمة فضية على أقساط واجرا خاصا عبارة عن جرة واحدة من الخل وارب ومن العدس، ويتضح من هذه الوثيقة ان المستأجر يحدد الاجر المطلوب عن صناعة هذه الاواني وكيفية تسديد هذا الاجر كما انه لا يلتزم بتزويد نفسه بالمواد الخام وانما يقع عبء ذلك على صاحبة المصنع². وتبين من احدى الوثائق وجود نقابة صانعي الفخار في احدى احياء عاصمة الفيوم حيث شكل ارباب هذه الحرفة في حي أبولونيوسبارمبولي في عام (72-73م) نقابة كان أعضائها

¹ - إبراهيم نصحي ، المرجع السابق ، ج2، ص 729

² - حسن الابياري ، المرجع السابق ، ص 72.

خمسة من صناع الفخار فرضت عليهم الضريبة الخاصة بمزاولة هذه الحرفة بمعدل قدره سبع عشر دراخمة ونصف ابول وخالكيا و عندما مات احد أعضاء النقابة قبل منتصف العام دفع ورثته ثماني دراخمت و ثلاث ابولات ونصف ابول وخالكيا واحد أي دفعوا نصف المعدل الأصلي للضريبة ثم حل محله شخص اخر دفع ضريبة بمعدلها الكامل برغم انه لم يسجل في النقابة الا في منتصف العام، وعندما هرب أحد اعضاء هذه النقابة وعجز عضو اخر عن دفع ضرائبه تحمل العضوان الاخران دفع الضريبة المفروضة عليهم جميعا لان المسؤولية كانت جماعية في مجالات مهن وحرف أخرى.¹

9- مهن وحرف أخرى :

لقد كانت المهنة تحتاج الى خبرة ومهارة وحذق بممارستها ،وان الحرفة وسيلة كسب سواء كانت من من زراعة او صناعة او تجارة وغيرهم ،ومن ذلك الحرف المتصلة بصناعة الاخشاب فقد ورد الينا من حرفيها النجار والنجار المقدس الذي يعمل في المعبد وصانع الالواح الخشبية ،وقد وجدت نقابات للنجارين .

بالإضافة الى ذلك كان هناك سائقي الجمال وصناع الحبال وصانعي شمع الإضاءة والتماثيل الشمعية والطهارة والحلاقين وعمال المناج ————— م والمحاجر والنحات وص ————— انع حج — ر الرحي والرسام الخ

¹ إبراهيم نصحي ، المرجع السابق ، ج3، ص 297

وبخصوص مهنة دفن الموتى في نيكروبوليس فقد ورد لدينا عدد من المهن التي تخص العاملين في مقابر الموتى وكانو يقومون بتحديد لفائف الكتان التي سوف يتم تقطيعها للاستخدام في دفن الموتى، وكانو يشقون بطون الموتى وكانو يقومون بعملية تخنيط الجثث، بالإضافة الى حفاري القبور، والواقع ان نقابة عمال دفن الموتى كانت تعد اتحادا عائليا بجانب كونها اتحادا حرفيا وذلك بسبب طبيعة توارث هذه المهنة بين افراد العائلة بعينها وكانت تعيش بالقرب من مقابر دير المدينة.¹

¹ - حسن الايباري، المرجع السابق، ص 275 .

الفصل الثالث : التجارة

-التجارة الداخلية

-التجارة الخارجية

-النظم المالية والاقتصادية

-القروض المالية

- الضرائب

-العملة

III- التجارة

1- التجارة الداخلية :

تحدثنا عن الزراعة والصناعة ان الكثير من المواطنين كانوا يمتلكون مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ومصانع الزيوت والنسيج والقرميد، ويبدو طبيعيا ان هؤلاء الملاك بعد سداد مختلف التزاماتهم واستيفاء

احتياجاتهم كانوا يتاجرون في فائض انتاجهم ببيعه جملة او تجزئة، وقد سبق الذكر عن الصناعة ان

بعض مواطني ارسينوبكانو يتاجرون في مصنوعات مختلفة وتبين من بعض اقرارات التعداد ان

متروبوليتانيا يدعى هيروينوس كان تاجر نبيذ، وان تاجر متروبوليتانيا يدعى موسثيس كان تاجر بوص

، وكان هؤلاء التجار في كل قرية ومدينة يشكلون اتحادات مثل اتحاد أصحاب الحانات واتحاد باعة

الصوف وباعة الملح وباعة بذور الخضر وباعة البقول وتجار العطور الخ¹.

ومصر بوفرة محاصيلها الزراعية بوجه خاص فضلا عن فيض منتجاتها الصناعية كانت لايمكن ان

تستغني عن نقل جانبها من ذلك كله من قرية او مدينة او مديرية الى أخرى، واذا كان النيل وفروعه

وقنواته من اهم سبل النقل فان بعد كثير من مراكز الإنتاج عن المجاري المائية كان يقتضي استخدام

البر على نطاق واسع وتبعاً لذلك فان وسائل النقل كانت السفن صغيرها وكبيرها حسب الأحوال

، ودواب النقل وكانت الحمير أكثرها، وتبين من وثيقة بردية ان مواطنا رومانيا كان يمتلك قارباً نهرياً

حمولته 500 اردب أي حوالي 12.5 طن وانه كان يستاجر بحارا لتشغيله لحسابه²، وقد ورد في وثيقة

أخرى من عام 140م الاتفاق التالي: اتفاق بين وتريفون ريان سفينة بخصوص شحن 6000

¹wallace ,sh.L,op.cit,p220-

²- امال الروبي، مظاهر الحياة الاقتصادية في مصر في عصر الرومان، ص120

اردب حبوب غذائية، وييدي تريفون انه قد تسلم مبلغ 400 دراخمة فضية من المبلغ المتفق عليه لاستتجار سفينته، وانه سوف يتسلم الشحنة في الميناء ويسلمها في مديرية سايس سالمة بدون أي ضرر او خسارة من المياه، وانه سيحصل علىدراخمة فضية وشراب في ممفيس، وانه لا يتحمل أي عبء ماعدا اكراميات الأعياد التي سوف يدفعها، انه سيتسلم باقي مستحقاته عند تفرغ الشحنة، وانه لن يحصل اية أعباء ناجمة عن التأخير في تفرغ الحمولة اذا وصلت الشحنة يوم الاحتفال، واما اذا تاخرت السفينة أكثر منيوم فانه سيتحملدراخمة فضية عن كل يوم تأخير ويقر تريفون بانه سوف يقدم عددا كافيا من البحارة وكذلك كافة مستلزمات السفينة التي سوف ترسو بامان في المرسى المحدد في الوقت المناسب، وبانه في حالة عدم التسليم وفقا لذلك يقبل تحمل العقوبات الجزائية المذكورة في العقد، وبانه سيكون مستعدا للابحار في اليوم السادس من شهر طوبة¹.

وورد في وثيقة أخرى من عام (236م)الاتفاق التالي: اوريليو سهيراكليس ريان سفينة من مدينة انطونيو وبوليس يتفق على نقل مائتين وخمسين اردبا من البقول للمدعو اوريليو اريوس عضو مجلس بولي مدينة الارسينويين، وبموجب هذا الاتفاق يتم نقل مائتين وخمسين اردبا من من البقول من ميناء جروفي في المتروبوليس الى ميناء اوكسيرينخوس بالمبلغ المتفق عليه مائة دراخمة فضية خالية من جميع الأعباء، وقد تسلمت منها 40دراخمة فضية وباقي 60دراخمة فضية ساتسلمها عند التفرغ²، وشحن هذه البقول لبيعها في اوكسيرينخوس يدل على ان تجار ارسينوى كانوا لا يكتفون بترويج بضائعهم في

¹مصطفى العبادي، مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ص262
²حسن الابياري، تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي في عصر الرومان، ص279

مديرية الفيوم فقط وانما كانوا يتاجرون مع مديريات أخرى ليست فقط القريبة منهم مثل

او كسيرينخوسومفيس بل أيضا مع مديريات بعيدة مثل سايس¹.

ونتبين من وثيقة أخرى من القرن الأول للميلاد وهي فاتورة شحن بعض السلع والبضائع ان بعض

المواطنين الرومان مثل تيبوريوسكلوديوس نيون كانوا يستخدمون عربات تجرها الدواب لنقل كميات من

النبذ واوراق البردي وجريد النخيل وغير ذلك ومن المرجح ان ملاك هذه السلع كانوا يقومون بنقلها

من مكان الى اخر داخل البلاد بهدف المتاجرة فيها وليس لاستخدامهم الشخصي ويؤيد ذلك كثرة

السلع فعلى سبيل المثال تضمنت السلع المنقولة لحساب المواطن تيبوريوسكلوديوس نيون ، 10 جزار

نبذ و20 فرخ من ورق البردي منخفض الجودة ويبدو انه كان يتم تحصيل رسوم على هذه السلع وفقا

لنوعية السلعة وكميتها بدليل التحديد الدقيق لتلك السلع المنقولة مثل الإشارة الى نقل 50 جريدة

نخل او وصف أوراق البردي بانها من النوع المنخفض الجودة، ويتبين من المصادر القديمة انه كانت

توجد ثلاث مراكز لجباية عوائد على التجارة المتبادلة بين الأقسام الرئيسية التي كانت البلاد تنقسم

اليها، وكان احد هذه المراكز الثلاثة يوجد في هرموبوليس ماجنا لجباية العوائد على التجارة من مصر

العليا والسفلى² ويتبين من الوثائق أيضا انه كان يتعين على كل من يبيع أي سلعة ان يحصل على

ترخيص بذلك وان يدفع للحكومة مبلغا معيناً كل شهر او كل سنة وكان ذلك المبلغ يتفاوت في

المكان الواحد تبعا لنوع السلعة كما كان التفاوت من مكان الى اخر عن السلعة الواحدة ، ونتبين من

¹ - حسن الأبياري ، المرجع السابق ، ص 280
² - امال الروبي ، المرجع السابق ، ص 125

خطاب شخصي من القرن الثاني ميلادي ان مواطنا رومانيا يدعى سيمروونيوس سافر من الفيوم الى الإسكندرية حيث حصل على ترخيص بيع الخبز الى القوات الرومانية المعسكرة في الإسكندرية.¹

وقد سبق ان ذكرنا ان مواطنا رومانيا يدعى ماركوس انتيسوسكايبتولينوس كان يمتلك معصرة زيت في قرية هيراكليا وانه قد قدم طلبا الى نورماخ مديرية ارسينوى للحصول على حق بيع الزيت المستخرج من معصرته بالتجزئة في القرية سابقة الذكر، وتتضمن وثيقتان من سجلات جيميللوس خطابين ارسل احدهما بلينيوسساينوس الى اباحاثوس وكيل اعمال هذه الاسرة، وورد في هذا الخطاب "انقل بذور زيت الخردل الى المخزن "سوخويتيس" واعط الى حامل هذه الرسالة 28 اردبا منها، واترك الباقي في عهدتك حتى احصل على باقي الثمن منه، والخطاب الثاني ارسله هربوقراتيونالي أخيه بلينيوسساينوس يطلب منه ان يرسل اليه الايصال الخاص بعميل يدعى ايزاس حتى يحصل منه على باقي ثمن الزيت الذي اشتراه من معصرتهم، ونستدل من الوثيقتين السابقتين ان جيميللوس كان يبيع الحبوب الزيتية حاملا او مصنعة وان عملاؤه الذين كانوا يشترون منه هذه السلع كانوا لا يدفعون ثمنها فورا وانما كانوا يدفعون جزءا من الثمن مقدما ويوقعون على ايصالات بالمبالغ المتبقية عليهم، والتي كانوا يسددونها فيما بعد، وتحدثنا وثيقة بردية من عام (77م) بان مواطنا رومانيا يدعى جايوس يوليوس روفوسالستوريون بالفرقة الثانية والعشرين²، باع جوادا كبادوقيا اسود مدرب جيدا الى مواطن روماني اخر يدعى جايوسفاليريوسلونجوس بمبلغ 2700 دراخمة فضية اغسطية وتبين من الثمن الذي بيع به هذا الحصان انه كان على درجة كبيرة من المهارة والتدريب ويبدو ان جايوسبوليوسروفوس كان يستغل

¹ - ابراهيم نصحي، المرجع السابق، ج 3، ص 302
² - ناقتاليويس، الحياة في مصر في عصر الروماني ص 150

خبرته العسكرية في المتاجرة بالحياد التي كان يقبل على شرائها اثرياء الجنود الرومان ، وتحدثنا وثيقة أخرى من عام (131م) بان متروبوليتانيا يدعى موستيس باع مهرا صغيرا لم يغير اسنانه الأولى بمبلغ ثمان واربعون دراخمة فقط . وتتضمن وثيقة أخرى طلبا قدمه تاجر خنازير يدعى اونيسيموس الى المشرف على بيع اللحوم للحصول على ترخيص بمزاولة حفظ اللحوم وبيعها في قرية ارجيناس لمدة عام مقابل مبلغ مقداره 600 دراخمة فضية يتم دفعها على أقساط متساوية على ان يكون من حقه الاستعانة بجزار لمساعدته ، وتبين من بعض الوثائق ان بيع الدواجن في سوق تلك القرية كان يخضع لضريبة العشرة بالمائة على المبيعات بالإضافة الى الرسم المدفوع نظير خدمة المشرفين على السوق . وكان يتعين على كل من يزاول بيع أي سلعة الحصول من الحكومة على ترخيص بذلك وان يدفع للحكومة مقابل هذا الترخيص ضريبة كل شهر او كل سنة من العسير ان نتبين أساس تقدير معدل هذه الضريبة لانه يتفاوت تبعا لنوع السلعة ومثل ذلك انه كان يتعين على كل من يبيع الزيت او الخبز في ارسينوى ان يدفع للحكومة ضريبة قدرها ثماني دراهمات فضية شهريا وذلك في حين ان بائعي العدس كانوا يدفعون الضريبة بمعدل اعلى بكثير مقداره 100 دراخمة شهريا ، ويستوقف النظر ان بائعي الجعة كانوا يدفعون في نفس الفترة الزمنية 16 دراخمة شهريا¹ في حين اننا نلاحظ ان احد أولئك البائعين لم يدفع الا ثماني دراهمات دون نتبين سبب ذلك، اما بائعو العطور فانهم كانوا يدفعون 60 دراخمة شهريا وهو معدل يتناسب مع ما كانت هذه التجارة تحققه من أرباح .

¹ - حسن الابياري ، المرجع السابق ، ص 280

2-التجارة الخارجية :

منذ ان ضمت مصر الى الإمبراطورية الرومانية زادت حجم تجارتها الخارجية بسبب اكتشاف الإفادة من الرياح الموسمية في المحيط الهندي الى جانب السياسة التي طبقها أغسطس في تشجيع الاستثمار الحر في الزراعة والصناعة والتجارة ،وقد رأى أغسطس ان يحول الطريق التج —ارة في البحر الأحمر(انظر الملحق رقم 03 ص 99) الى الموانئ المصرية الواقعة على هذا البحر مثل "بيرينقيي" و"ميوسهورموس" وكانت القبائل العربية التي تقطن اليمن والقبائل التي تقطن الصومال تحتكر التجارة في السلع الواردة من الشرق الأقصى والهند واواسط افريقيا ،ومن اجل السيطرة على هذه التجارة ارسل أغسطس حملة عسكرية الى بلاد اليمن تحت قيادة ايليو سجاللوس ثاني ولاية مصر¹ ،وكذلك حرص أغسطس على وضع بعض الكتائب العسكرية لتأمين هذه التجارة فوضع كتيبة في "فقط" فقد كانت نقطة تجمع وتوزيع هامة للبضائع الاتية من موانئ البحر الأحمر مثل " ميوسهورموس " و "بير ينيقيي" ووضع هذه المنطقة الأخيرة تحت قيادة ضابط يحمل لقب قائد "بيزينقيي" لتأمين الطريق بين النيل والبحر الأحمر ، وعلى هذا النحو ازدهرت تجارة مصر الشرقية ،وهو الامر الذي تؤيده رواية استرابون التي جاء فيها :انه بينما لم تكن تجرء على الخروج من البحر الأحمر في عصر البطلمة سوى 20 سفينة أصبحت تبحر (سنويا) الى الهند مالا يقل على 120 سفينة من ميناء ميوسهورموس وحده ،وكانت السلع التي تتاجر فيها مصر مع الهند وبلاد العرب تنقل الى موانئ البحر الأحمر عن طريق النيل الى "فقط ومنها الى موانئ البحر الأحمر على ظهور الجمال عبر طرق القوافل².

¹ - عبد اللطيف احمد علي ،مصر والامبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البريدية ،ص 45
² - حسن الابياري ، المرجع السابق ،ص 182

ويبدو ان التجار الرومان كانوا اهم التجار الذين كانوا يشاركون في هذه التجارة ويتبين من تلك المجموعة من الاوستراكا تحتوي على ايصالات بتسليم بضائع من شركة نقل كان يديرها رجل يدعى "نيانور" وكانت هذه الشركة تقوم بنقل السلع من فقط الى موانئ البحر الأحمر، وعندما كانت السلع تصل الى هذه الموانئ كانت تسلم الى شركات التصدير التي كان يمتلك اغلبها مواطنون رومان وكان اغلب التجار الرومان لا يقيمون في موانئ البحر الأحمر وإنما كانوا يعهدون بإدارة أعمالهم الى وكلاء تجاريين يعقدون الصفقات ويتسلمون البضائع بأسماء التجار، ويتبين من ايصالات تخلص البضائع الخاصة بشركة "ماركوس يوليوس الاسكندر" انه كان يدير أعماله في "ميوسهورموس" رجل يدعى "انطيوخوس ساتورتينوس" على حين انه كان يدير أعماله في "برينيقي" رجل يدعى "هيرمياس"، وكانت البضائع المشحونة الى موانئ البحر الأحمر تتضمن القمح والشعير والأدوية والنبذ واليانسون ومنتجات خشب الزيقون والجلود والقنب وغيرها من السلع، وقد ورد في وثيقتين من السادس قبل الميلاد انه تم شحن 12 اردبا من الشعير الى ميناء برينيقي "لحساب جايوس يوليوس"، وتحدثنا وثيقة من عام 43م عن شحن 12 اردبا من القمح الى ميناء ميوسهورموس¹ لحساب "ماركوس يوليوس الاسكندر"، وقد ورد في وثيقة من عام 34م انه تم شحن 06 من نبذ إيطالي النوع، و 03 من شراب كحولي مسكر الى ميناء برينيقي لحساب "ماركوس لايوس جمينايوس"، وتحدثنا وثيقة أخرى من عام 41م انه تم شحن كمية من نبذ اسباني النوع الى ميناء "ميوسهورموس" لحساب "لوكيوس يوليوس في...."، وتحدثنا وثيقة بردية من عام 37م ان "هيرمياس" عبر التاجر اليهودي الروماني "ماركوس يوليوس الاسكندر" لقد تسلم من المدعو "نيكاتور بن بانيس" كمية من الجلود لحساب السيد انف

¹ - عبد اللطيف احمد علي، المرجع السابق، ص 60

الذكر ويعطيه ايصالا بذلك، وقد ورد في وثيقة من عام 43م انه تم شحن كمية من خشب الزيرفون

الى ميناء برينقي لحساب ماركوس يوليوس الاسكندر، ومن السلع الهامة التي كان التجار الرومان يصدرونها عبر موانئ البحر الأحمر، الادوية وقدورد في وثيقتين احدهما من عام 36م. والآخرى من

عام (37-41م) ان جايوسنوريونوس قد شحن 10 مترتس ادوية الى ميناء ميوسهورموس.¹

ويرى روستوفتزف ان الادوية فقط كان السلعة الوحيدة التي تصدر عبر موانئ البحر الأحمر وان باقي

السلع الأخرى التي كان يتم شحنها الى هذه الموانئ كانت مجرد تموين شهري للوكلاء التجاريين الذين

يعيشون في هذه الموانئ.²

وإذا كان يؤيد هذا الراي الكميات القليلة لبعض السلع وبخاصة السلع التموينية مثل القمح والشعير

فان هذا الراي لايمكن قبوله بالنسبة الى السلع الأخرى مثل الادوية والنيذ والجلود والاششاب التي

ترجع انها كانت تشحن بهدف التصدير للخارج، ومن العسير ان نتبين في ضوء معلوماتنا الحالية

النظام الذي كان متبعاً في صادرات مصر ووارداها في العصر الروماني لكنه من المرجح ان كل مشتغل

في هذه التجارة كان يدفع للحكومة ضريبة لقاء الترخيص له بذلك اسوة بماكان متبعاً في التجارة

الداخلية، بيدانه غير مستبعد ان التجار الرومان كانوا يجنون الثروات كبيرة جدا من وراء اشتغالهم بهذه

التجارة يؤيد ذلك حديث بلينيوس بان السلع الشرقية كانت لاتصل الى روما الا بعد ان يتضاعف

ثمنها مائة مرة فيقول ان الهند كانت تأخذ منا كل عام مالا يقل عن 50 مليون ستركيس في مقابل

بضائع تباع لنا باثمان تبلغ مائة ضعف ثمنها الأصلي.³

¹- حسن الابياري، المرجع السابق، ص 283

2- gnom, 7.1(1931)pp, 23-26. Rostovtzeff

³- حسن الابياري، المرجع السابق، ص 283

3- النُظْم المالية والأقتصادية:

كانت الغنائم التي أستولى عليها أغسطس من مصر ، بعد أن هزم أنطونيوس وكليوباترا ، كبيرة لدرجة جعلته قادراً على تلبية مطالب جنوده ، وأدت كذلك إلى زيادة ثروته الشخصية هو و أتباعه ، وقد أدى تدفق ثروات مصر على روما إلى أرتفاع الأسعار .

قامت سياسة الرومان المالية والأقتصادية في مصر على مبدأ أساسي ، وهو الحصول على أكبر قدر ممكن من دخل هذه الولاية ، وقد تطلب تحقيق هذا المبدأ القيام بجهود شاقة ، من أجل إصلاح مرافق البلاد التي لحقها التدهور في السنوات الأخيرة من حكم البطالمة ، فقامت الإدارة الرومانية بإجراء إصلاحات شاملة لشبكة الري ، وعملت على تطهير القنوات والترع والمصارف ، وأعادة بناء الجسور التي تهدمت ، وقد أدت هذه الجهود إلى إنعاش الأقتصاد المصري ، ¹ وكان من شأن ذلك مساعدة الإدارة لرومانية في الحصول على مستحقاتها لدى الأفراد ، وهو أمر لا يتحقق إلا من خلال نظام دقيق لجباية الضرائب .²

3.1- الضرائب:

قام نظام الضرائب في مصر في عصر الرومان على قواعد مُحكمة ، تستطيع الدولة بمقتضاها أن تحصل على مستحقاتها لدى الأفراد ، وكانت هذه المستحقات تشتمل على ضرائب ورسوم مختلفة ، عن الممتلكات والأفراد ، والنشاط المالي والتجاري ، وإلى جانب الضرائب الثابتة كانت هناك ضرائب استثنائية ، ترتبط بظروف خاصة .

¹ - نجوى مسلم ، تاريخ مصر في العصر الروماني ، دار المعرفة، الإسكندرية ، 2000م، ص145
² - إبراهيم نصحي ، المرجع السابق ، ص 358.

كانت هناك بعض الضرائب التي تجب نقداً ، البعض الأخر يجبي عيناً ، وفيما يتعلق بالتزامات مصر العينية تجاه الإمبراطورية الرومانية ، فكانت مصر تمد روما بثلاث احتياجاتها السنوية من الغلال ، كما كان يتحتم عليها إطعام جيش الاحتلال الروماني المرابط على أراضيها ، وللوفاء بذلك كان المزارع أن يدفع أردباً عن كل أروة ، كضريبة نوعية عن الأرض التي تزرع حبوباً ، ولكن في بعض الأحيان كان المزارع يدفع أكثر من هذا القدر ، في حالة الأراضي التي تزرع حبوباً ، ولكن في بعض الأحيان كان المزارع يدفع أكثر من هذا القدر ، في حالة الأراضي العالية الخصوبة ، والتي كانت تغل مقداراً أكبر من المحصول.¹

كانت الإدارة تحرص على عدم بقاء أي قطعة أرض دون زراعة ، لأن بقاءها على هذا النحو يعني عدم جباية ضرائب عنها ، لذلك فإن الأراضي التي لم يكن يتقدم أحد لأستئجارها ، أو التي يهرب مزارعوها ، كانت الدولة تلزم سكان القرية بزراعتها ، على أن يس —ددوا الضرائب المستحقة عليها إجبارياً ، بشكل تضامني .

كان على المزارع بعد حصاد المحصول ، أن يقوم بتسليم ما عليه من مستحقات للدولة إلى أمناء مخازن الغلال ، الذين كانوا يكلفون بالقيام بهذا العمل بصورة إلزامية ، ولم يكونوا يتقاضون أجراً مقابل قيامهم بهذا العمل ، وكان على أمناء مخازن الغلال ومساعدتهم ، أن يشرفوا على تسليم الغلال إلى معسكرات الجيش ، أو إلى المخزن العام بالقرب من الأسكندرية ، وكانت هناك ضرائب

¹- نجوى مسلم ، المرجع السابق ، ص 147

مقررة على المحاصيل الأخرى مثل الكروم والفاكهة والنخيل والزيتون ، وفيما عدا الكميات التي كان يتم تسليمها إلى معسكرات الجيش ، كان يتم تحصيل مقدار هذه الضرائب نقداً¹ .

ولم تكن الحيوانات التي يملكها المزارع تسلم من تحصيل ضرائب عنها ، لذلك كان ينبغي على المزارع أن يقدم تقريراً سنوياً عن عدد الحيوانات التي بحوزته ، حتى يتأكد جباة الضرائب من عدد الحيوانات التي تولد في كل عام ، ويتمكنوا من تحصيل الضرائب المستحقة عليها² .

وإلى جانب الضرائب التي تجبى في مجال الزراعة والثروة الحيوانية ، كانت هناك ضرائب تجبى على

الأفراد ، لعل أشهرها ضريبة الرأس ، وكان يجب على جميع سكان مصر من الذكور الذين تتراوح

أعمارهم ما بين الرابعة عشرة والستين أن يؤدوها ، إلا أن بعض الفئات كانت تتمتع بحق الإعفاء

من أداء هذه الضريبة ، مثل الذين يتمتعون بالمواطنة الرومانية ، ومواطنو مدينة الإسكندرية ، وأعضاء

المعهد العلمي بالإسكندرية ، وخريجي معاهد الجمنازيوم ، وعدد من الكهنة من ذوي المكانة الخاصة

، وبعض أصحاب المهن ، أما سكان عواصم المديرية ، فإنهم كانوا يؤدونها بقيمة مخفضة³ .

وقد وجدت ضريبة أخرى يدفعها الأفراد ، وهي ضريبة الجسور ، وكان مقدارها واحداً في جميع أرجاء

البلاد ، وكان الهدف من جبايتها ، الأنفاق على صيانة الجسور وتنظيم عمليات الري ، وهناك ضريبة

أخرى مقدارها درخمتان لكل فرد ، وهي ضريبة الخنازير ، كان الغرض من تحصيلها إمداد المعابد

الأغريقية بالحيوانات اللازمة للأضاحي .

¹ - امال الروبي ، المرجع السابق ، ص 120

² - نجوى مسلم ، المرجع السابق ، ص 148

³ - نفسه ، ص 148

فرضت الإدارة الرومانية ضرائب على أصحاب الحرف ، وكان ينبغي على كل فرد أن يؤدي ضريبة الحرف ، سواء أكان رجلاً أو امرأة ، طالما إنه يؤدي عملاً يتقاضى في مقابلته أجراً ، وكان على الصبية اللذين كانوا ما يزالون في مرحلة التدريب ، أن يدفعوا هذه الضريبة ، إذا بلغ الواحد منهم الرابعة عشرة من العمر ، وكان يتم تحصيل هذه الضريبة من أصحاب كل حرفه على حدة ، وقد اختلف مقدارها من فترة لأخرى ، وتراوحت قيمتها من منطقة لأخرى ، وكان على صاحب العمل أن يقوم بإبلاغ السلطات ، عند انتهاء أحد الصبية من مرحلة التدريب ، وتقلد هذا الصبي العمل ، حتى يتم إدراج اسمه في قوائم الضريبة التي يدفعها العاملون ، وكان على العامل أن يبلغ السلطات في حالة أنتقاله لممارسة عمل آخر ، سواء أكان هذا الأنتقال بصفة دائمة أو مؤقتة .¹

أما الأشخاص الذين كانت طبيعة عملهم تتطلب التنقل من مكان إلى آخر ، فكان يتحتم عليهم أن يحصلوا على تصريح من جابي الضريبة في موطنهم ، يسمح لهم بالتواجد في أماكن أخرى .

وقد فرضت الإدارة الرومانية ضريبة إضافية على الأهالي ، لتعويض النقص الناجم عن وجود بعض الأشخاص الذين يعجزون عن دفع الضريبة لكونهم معدمين ، أو بسبب هروب البعض الآخر ، دون أن يتركوا وراءهم ممتلكات يمكن للدولة مصادرتها ، حتى تتمكن من تحصيل مستحقاتها لدى الهارب وكان مقدار العجز الذي يترتب على وجود مثل هذه الحالات ، يجري توزيعه على باقي سكان القرية ، ويختلف هذا المقدار حسب أعداد الهاربين .²

¹-أمال الروبي، المرجع السابق، ص 122
²- حسن الأبياري ، المرجع السابق، ص 187

وقد خضعت الأنشطة المالية والتجارية للضرائب ، وكان يتم فرض رسوم عند تسجيل الوثائق في دار السجلات ، وهناك ضرائب كان يتم تحصيلها عن عمليات البيع بواقع 10% ، وعن الرهن بنسبة 2% ، وحتى الحيوانات التي كان الأهالي يقدمونها قرباناً للآلهة ، لم تكن تسلم من تدخل الدولة التي كانت تحصل على نسبة منها . وقد فرضت ضرائب كان الهدف منها إمداد جيش الاحتلال الروماني المرابط في مصر ، بحاجته من الغذاء والوقود والعلف وملابس الجنود ، ولم يكن مقدار هذه الضرائب محددًا ، بل كان الأمر يترك لرجال الجيش لتقدير مدى حاجتهم ، وغالبية الأحيان كانت المعسكرات تشتت في مطالبتها.¹

ولم يقتصر الأمر على إمداد جيش الاحتلال الروماني في مصر بحاجته ، بل كان على دافعي الضرائب في مصر ، أن يقدموا ما يطلب منهم لمساعدة جيش الإمبراطورية في الحروب التي كان يخوضها ، وكان على الأهالي أن يقدموا بتمويل الزيارات التي كان يقوم بها كبار الزوار الرومان لمصر ، بما في ذلك زيارات الأباطرة وأفراد عائلاتهم ، كما كان عليهم أيضاً تمويل الزيارات التي كان يقوم بها الوالي وحاشيته في أرجاء البلاد.²

2.3- جباية الضرائب:

قامت جباية الضرائب في مصر في عصر الرومان في البداية على نظام الألتزام ، وهو ما يعد استمراراً للنظام الذي كان معمولاً به في عصر البطالمة ، حيث كان يشهر في المزاد في كل عام جباية كل

¹ -نجوى مسلم ، المرجع السابق ، ص 149
² - إبراهيم نصحي ، ج 3 ، المرجع السابق ، ص 375.

ضريبة على حدة ، في منطقة في الأغلب لم تكن تزيد عن مديرية واحدة ، ویرسو المزداد على من یضمن للدولة الحصول على أكبر قدر ممكن من حصيلة الضريبة .

وكان یتعین أن یركون للملتزم ضامنون ، وأن یقدم الملتزم وضامنوه ممتلكاتهم رهناً للوفاء بالتزاماته ، ویبدو أن الدولة اضطرت بعد ذلك إلى فرض التزام جباية الضرائب على الأفراد ، مما كان يؤدي إلى هروب الملتزمین في كثير من الأحيان ، بید أن نظام الألتزام أخذ یختفي شيئاً فشيئاً ، وأسندت جباية الضرائب إلى موظفین كان یجرى تكلیفهم للقیام بهذا العمل ، بشكل ألتزامی ، وكان جباة الضرائب المكلفین یلتزمون بتعویض النقص الذي ینتج في بعض الأحيان من أموالهم الخاصة ، ولكن في عهد الأمبراطور تراجان (98 – 117 م) تقرر إلزام كل سكان القرية بأن یتضامنوا في سد العجز الذي قد یترتب على عملية الجباية .¹

وكان الوال هو الذي يشرف على عملية الجباية بأكملها ، ویقوم بمراجعة العامة في أثناء زيارته للمدیریات ، ویقرأ التقارير التي یقدمها له المسؤولون في المديرية ، ولكن الأمبراطور هو الذي یقرر مقدار الضريبة المستحقة على الولاية ، أستناداً إلى تقارير الوالي ، ومن حقة أن یمنع البعض إعفاءات من الضرائب ، كما كان الوالي یتمتع بنفس الحق ولكن في حالات أستثنائية .²

وتذكر بعض المصادر عن الوسائل التي كان یلجأ إليها بعض جباة الضرائب ، من أجل أنتزاع مستحقات الدولة لدى الأهالي ، فجاءي الضريبة في إحدى المناطق حين وجد أن بعض دافعي الضرائب قد هربوا ، دون أن یدفعوا ما علیهم ، أتجه إلى زوجاتهم وأطفالهم وأقاربهم فسامهم سوء

¹ - نجوى مسلم ، المرجع السابق ، ص 150 .
² نافتاليويس ، المرجع السابق ، ص 174 .

العذاب ، وطرح بعضهم أرضاً ، وأخذ يضربهم ويطأهم بأقدامه ، بل أنه لم يتورع عن قتل بعضهم ، فإذا لم يجد أقارب للهارب أ فإن الأذى ينتقل إلى الجيران ، وقد يشمل القرية جميعها .

وتعددت الأساليب البشعة التي كان يلجأ إليها جباة الضرائب ، الذين لم يرحموا حتى المتوفي ، ودفعتهم صفاقتهم إلى الأعتداء على جثث الموتى ، حتى يجبروا أقاربهم على دفع ما هو مستحق عليهم من ضرائب ، وإزاء بشاعة هذه الأساليب ، وعجز الأهالي عن الوفاء بالتزاماتهم ، فلا عجب أن يؤدي ذلك إلى هروب الأهالي من مواطنهم ، وخلو بعض القرى من السكان .¹

4-الإقراض المالي:

القروض المالية : كان القانون الروماني في مصر يعترف بالقروض التي تؤدي عنها فائدة شهرية قدرها واحد في المائة وقد كان بعض المواطنين يمارسون عملية اقراض الأموال ويحققون من ورائها أرباحا مجزية فمن المعروف ان معدل الفائدة العادي على القروض المالية خلال العصر الروماني كان يبلغ 12% سنويا أي 01% شهريا ، الا انه كان يسمح للدائن بالحصول على 24% في حالة تأخر المستدين عن سداد الدين في الوقت المتفق عليه ،وقد كان بعض الدائنين المحنكين يتهربون من ذكر هذه الفوائد صراحة وذلك بكتابة عقد القرض على أساس انه بدون فائدة ،وهي حيلة من الدائن حيث كان يضيف الفائدة الى راس المال ،وذلك تهربا ن من الالتزام بالمعدل القانوني للفائدة ،ويذهب بعض المؤرخين الى ان بعض الأثرياء كانوا يحترفون بتقديم القروض المالية منذ بداية العصر الروماني وفضلا عن ذلك فان المؤرخ اليهودي "يوسف" يحدثنا بان الاسكندر والد الوالي الروماني تيريوس يوليوس

¹نجوى مسلم ، المرجع السابق ، ص151.

الاسكندر قد قدم الى الأمير اليهودي " أجريبا " في اثناء محنته المالية عام 36م قرضاً مالياً مقداره (200.000) دراهمة وان كان لا يتبين عن يقين اذا كان هذا القرض بفائدة او بدونها.¹

5-العملة:

لقد جعل الأباطرة الرومان لمصر عملة خاصة لا يتعامل بها خارج حدودها، كما حرّموا تداول العملة البرونزية و الفضية الرومانية في مصر، أما العملة الذهبية الرومانية فكان تداولها في مصر نادراً. و لذلك كانت الجزية تدفع من صادرات مصر عينية و كانت العملة البرونزية تسك في الإسكندرية ومنذ عصر تيريوس (انظر الملحق رقم 04 ص 100) حتى عام 296 استخدمت عملة من فئة أربع دراهمات سكت من خليط البرونز و الفضة، و لكن هذه العملة تدهورت في أواخر القرن الثالث و انقص وزنها إلى النصف تقريباً، ثم حلت محلها عملة من الرصاص وقد صاحب تدهور قيمة العملة ارتفاع في تكاليف المعيشة.

و لقد تطلب تداول العملة إنشاء مصارف مالية، فكان هناك مصرف مالي رئيسي في الإسكندرية و مصارف مالية في عواصم الأقاليم، وكانت الحكومة تعين من بين المواطنين مديراً للمصرف الإقليمي لمدة معينة، وكانت ثمة مصارف أخرى تقوم بأعمال التسجيل واستبدال العملة واستغلال رؤوس أموال الأفراد، و إدارة هذه المصارف الخاصة تطرح في مزاد العلني .

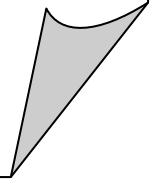
¹-حسن الابياري، المرجع السابق، ص 284.

ولم تكن الأعمال المالية مقصورة على المصارف فحسب بل كان بعض الأفراد يقومون بها كالكهنة
و أمناء صوامع الغلال⁽¹⁾.

و إذا كان النظام الاقتصادي الروماني قد حقق نتائج ايجابية في البداية بمصر حيث عرفت كافة
القطاعات الاقتصادية ازدهارا و تطورا، لكنها سرعان ما انحارت أمام الاضطرابات التي شهدتها مصر
في كثير م للأحيان ، و ذلك راجع إلى أن هذا النظام الاقتصادي و المالي قائم على أسس فاسدة
همها الوحيد استغلال أكبر قدر ممكن من الثروات دون المراعاة للظروف التي مرت بها مصر.

1- حسن صبحي بكري، موجز تاريخ مصر اليونانية الرومانية، ص 76 - 77.

الختام



كان هدف السياسة الاقتصادية للرومان تحقيق أكبر فائض من إنتاج مصر ، و مع ذلك كان هدف الرومان ، الحقيقي هو استخدام هذا الفائض لصالح روما و سياستها ، فكانت تنهب من مصر و لا تعود إليها ثانية .

و عندما تولى الرومان أمر مصر و ضمت إلى ممتلكاتهم كانت أحوالها الزراعية قد عرفت تدهورا واضحا فسعى أغسطس إلى تحسين و إنعاش الحياة الاقتصادية و ذلك طبعا لتحقيق هدفه القائم على استغلال موارد مصر إلى أقصى حد ، فاهتم بالري و شق الترع و تطهير القنوات فانتعشت الزراعة من جديد و كثر المحاصيل الزراعية كالقمح و الشعير و الزيتون و الكروم و البردي وكذلك القطن و غيرها من المنتجات .

و قد تفاوت سلوك الأباطرة الرومان بعد أغسطس تجاه تحقيق هدفهم في نهب ثروات مصر، فبعضهم كان حكيما ففضل أن يأخذ أقصى ما يمكن دون أن يلحق الأذى بالإمكانيات المصرية ، وكان البعض الآخر لا يهتم بظروف مصر في سبيل أن يحصل على كل شيء و لو أدى ذلك إلى خراب مصر نفسها .

و من هنا يمكن أن نبرز أن مصر عرفت رخاء كبيرا في أوائل الحكم الروماني لها (من حكم أغسطس حتى نهاية حكم نيرون 30 ق م إلى 68 م) بينما شهدت خلال النصف الثاني من القرن الثاني ميلادي مصر تدهورا اقتصاديا ، حيث هجرت الأراضي و لجأت الحكومة إلى إرغام الفلاحين الباقين بزراعة الأرض المهجورة و في مرحلة أخرى لجأت الحكومة إلى إلزام البعض بتسديد ضرائب قرى بأكملها مقدما .

و بالرغم من الرخاء الذي شهدته مصر في بعض فترات الحكم الروماني إلا أن هذا الرخاء لم يكن من نصيب المصريين الذين تعرضوا في كل أوقاتهم للقهر و أنواع متعددة من الضرائب بل كان من نصيب الرومان الذين استنزفوا خيرات مصر طيلة ثلاث قرون ، مع العلم أن مصر شهدت أوقاتا جد عصبية ، ففي فترة حكم الإمبراطور تراجانوس أعاد هذا الأخير شحنه قمح مصرية كانت متجهة إلى روما ، من اجل تخفيف أزمة الغذاء التي حلت بها و هذا دليل واضح على الحالة التي وصلت إليها الزراعة و الوضع الغذائي في مصر خلال هذه الفترة .

و فيما يتعلق بالصناعة فقد وجه الرومان منذ بداية حكمهم اهتمامهم بها لتحقيق هدفهم، إلا أن سياسة الرومان اختلفت عن سياسة البطالمة الذين كانوا يحتكرون الصناعة لكن الحكومة الرومانية وجدت أن بعض الصناعات باهظة التكاليف فتنازلت عنها لأربابها، لكنها احتكرت بعضها الآخر كاستخراج الملح و التعدين و قطع الأحجار.

شهدت الصناعة في بداية العصر الروماني تطورا و ازدهارا و انتشارا ، و أهم المراكز الصناعية نقراتيس و ارسينوي و اواكسيرانخوس (البهنسا) و بانابوليس (اخميم) و طيبة و قرية تبتونيس بالفيوم ، و تميزت كذلك الإسكندرية كونها أشهر المدن الصناعية .

وفيما يخص التجارة فان سيطرتها على الطرق الشرقية عبر سوريا انتهت للأبد ولم يعد أمامها إلا طريق التجارة عبر البحر الأحمر ، و استمر هذا الطريق الوحيد للحصول على البضائع الشرقية و التي كانت تتاجر فيها مصر مع باقي الإمبراطورية الرومانية، و قد أدت هذه التجارة إلى ثراء العاملين فيها

بالإسكندرية التي صارت أهم مركز تجاري في شرق البحر المتوسط ، و من الواضح أن أرباح التجارة الشرقية و تكاليفها كانت شديدة الارتفاع .

و فيما يتعلق بالرسوم و المكوس فإنها فرضت على مختلف البضائع ، إلا أنها تفاوتت من بضاعة إلى أخرى حسب حاجة البلاد إليها ، واستمر هذا التفاوت في الرسوم المفروضة خلال الربع الأخير من القرن الأول ميلادي ، إلا أن الرومان غيروا هذا النظام و جعلوا بدلا منه نظاما يقوم على فرض مكوس ثابتة قيمتها 25 % من ثمن البضائع الواردة ، أما البضائع الصادرة فمن المحتمل أن المكوس المفروضة عليها أقل ، و ذلك تشجيعا للتصدير .

و بالنسبة للتجارة الداخلية فالمعروف أن مواردها تمثلت في المحاصيل الزراعية كالحبوب و الخضر و اللحوم و مواد غذائية مختلفة و كذلك المنتجات الصناعية و غيرها مما يحتاجه الأفراد ، وخلال فترة الحكم الروماني نجد أن المنتجون كانوا ملزمين بتخصيص جزء من إنتاجهم إلى الدولة بسعر محدد ، ولهم الحرية في تصريف أو بيع ما بقي لديهم، ولعل حصول الدولة على هذا الجزء كان الهدف منه توفير مطالب التصدير أو دفع الجزية العينية أو توفير احتياجات إقليم من الأقاليم، كما أن هناك أنواع من المنتجات كانت سيطرة الدولة عليها شبه كاملة كالمنسوجات و الزيت الذي كانت تحدد أسعار بيعه، و هناك أيضا التجارة في الخضر وغيرها من المنتجات وجميعها تخضع لأنواع من الضرائب اختلفت تسمياتها، سواء كان ذلك لشراء حق إنتاج أو حق إنتاج و بيع أو حق بيع أو ترخيص لما سيتم إنتاجه أو بيعه .

سعى الرومان إلى تحصيل ضرائب على كل الأنشطة و الممتلكات و الأفراد في مصر و تفنن النظام في ابتكار أنواع جديدة، فبالإضافة إلى الضرائب على الأراضي و المحاصيل و الصناعات و التوزيع و الانتقال و السفر و الإقامة و الاستيراد و التصدير و الاستهلاك فرضت الدولة ضرائب على المباني و تسجيل العقود و البيع و الشراء و المزايدات و انتقال الملكية و الميراث و استخدام الموائى و استخدام الطرق فضلا عن السخرة و الأعمال الإلزامية ، كما فرضت ضريبة على الأفراد عرفت بضريبة الرأس و قد اختلفت قيمة هذه الضريبة من إقليم لآخر، و من المؤكد أن الضرائب شملت كل نشاط في مصر و مثلت أكبر مصادر الدخل للإمبراطورية الرومانية وكانت في مقدمتها الجزية و إيجار الأراضي الزراعية ، و قد اضطر الفلاحون (عهد تيريوس 14 - 37 م) إلى أن يهجروا حقولهم و ينفروا إلى الأحرار و المستنقعات تخلصا من ضريبة الرأس و السخرة، و قد بلغت هذه الحال السيئة درجة هجر الأهالي لقراهم كما حدث في فترة حكم نيرون الذي زج بذويهم في السجون و استولى الملتزمون على جثث موتاهم حتى يؤدوا ما عليهم من ديون متأخرة ، و لما تراجعت الحالة الاقتصادية و نضبت ثروة مصر ، ولم يتقدم للحكومة ملتزمون بعبء عال أرغمتهم على الالتزام، و عينت جباة تعيينا إجباريا، و إذا أصبحت وظيفة من وظائف الحكومة شاغرة تقدم كاتب القرية بأسماء الأشخاص المناسبين لها، و يختار من بينهم الشخص الذي سيشغلها عن طريق القرعة لمدة تتراوح بين عام و ثلاث أعوام، وكانت أملاكه الخاصة ضامنا لدى الحكومة في حالة أي عجز مالي في وظيفته، و مما له مغزاه في هذا الصدد أن الأغنياء من الأهالي كانوا يمتنعون عن شغل وظائف الدولة المهمة لتكاليفها الباهظة ، فكان على مدير التموين مثلا سد أي عجز في تموين

الحبوب ، و كان بعض حكام المدن والقرى يسهمون في دفع ثمن المياه التي تستهلكها مدتهم و قراهم، و اتبعت الحكومة طريقة إرغام الموسرين على شغل الوظائف الإدارية و بذلك قلت أموالهم و تضائل عددهم و هربوا من مدتهم و قراهم .

ولم تكن الأراضي الزراعية أقل حظا من المناصب الإدارية ، فقد هجر الفلاحون حقولهم و مزارعهم و قراهم أيضا هربوا من الضرائب التي أثقلت كواهلهم ، فازدادت بذلك مساحة الأراضي الزراعية المهجورة، فكانت الحكومة ترغم أهل القرى بزراعة أراضي القرية المجاورة و دفع إيجارها و أحيانا تضاف تلك الأراضي إلى الأفراد على أن يقوموا بزراعتها و دفع إيجارها، إلا أن الكثير من المزارعين رفضوا زراعة تلك الأراضي فاضطرت الحكومة إلى خفض الإيجار و كان ذلك في أواخر القرن الثاني . و في القرن الثالث (من عصر كومودوس إلى بداية حكم ديوقلسيانوس 180 - 184 م) ساءت أحوال مصر الاقتصادية حيث أهمل الري و ترك الفلاحون أراضيهم بل حتى قراهم هربوا من الضرائب، و عملوا بالمدن مثل الإسكندرية ، فاصدر الإمبراطور كركلا أمرا بعودة المزارعين إلى قراهم، لكن فرص العمل في الإسكندرية كانت متاحة و مغرية لهم في الوقت الذي لم تفكر فيه الحكومة في خفض الضرائب أو الإعفاء منها، أما الجباة فكثيرا ما فقدوا أملاكهم بسبب عجزهم عن جباية الضرائب و رفض أهل المدن شغل المناصب الشاغرة، ولم يقبلها حتى القرويون الذين كانوا ممنوعين من شغلها بمقتضى قانون سبتيموس سيفروس ، و قد مس هذا التدهور الصناعة و التجارة .

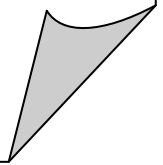
و فيما يتعلق بنظام الأراضي فعندما دخل الرومان إلى مصر صادروا الأراضي الملكية لصالحهم و تركوها بنفس الاسم كما صادروا أراضي الهبات و أراضي المعابد التي وهبت لهم في عهود الضعف في

أواخر عصر البطلمة و أسندوا الإشراف عليها إلى الايديولوجوس ، و كانت الدولة تؤجر هذه الأراضي عن طريق المزاد و عندما ساءت أحوال مصر فرضت الدولة استغلال الأراضي على القرى المجاورة أو ألحقتها بأراضي الخواص على أن تدفع في كل الأحوال الإيجار والضرائب التي تقدرها الحكومة، كما عرف العصر الروماني وجود نوع جديد من الأراضي صادرها الأباطرة الرومان من أصحاب الاقطاعات التي وهبت لهم في فترة حكم البطلمة فاحتفظوا لأنفسهم ببعضها و وهبوا البعض الآخر و عرفت بأراضي الإمبراطور الخاصة ، إلا أن الأراضي التي وهبها الأباطرة الرومان عادوا إلى مصادرتها في النصف الثاني من القرن الأول ميلادي، وكانت هذه الأراضي معفاة من الضرائب ، و قد قام الفلاحون بزراعتها بعقود استغلال لفترات طويلة لقاء إيجار يدفع للحكومة .

و هناك نوع آخر من الأراضي تمثل في الاقطاعات العسكرية التي منحت منذ أيام البطلمة ولم تصادر فضلا عن الأراضي التي تمنح للجنود الرومان المتقاعدين و الأراضي التي منحت للأفراد مع بقاء ملكية الدولة الاسمية عليها وكذا الأراضي التي باعتها الدولة ، و أما عن أراضي المعابد فبعد أن صادر الرومان في أول حكمهم لمصر الجزء الذي الحق بها في الفترة البطلمية ابقوا الأراضي المقدسة القديمة في حيازة المعابد .

و بالنسبة للعملة فبينما نشرت الإمبراطورية الرومانية استخدام عملتها في الولايات جعلت لمصر عملتها الخاصة ولم تعرف مصر سك العملة الذهبية أو الفضية و إنما اعتمدت على العملة البرونزية التي كانت تسك في الإسكندرية.

الملاحق





شكل صورة أغسطس¹

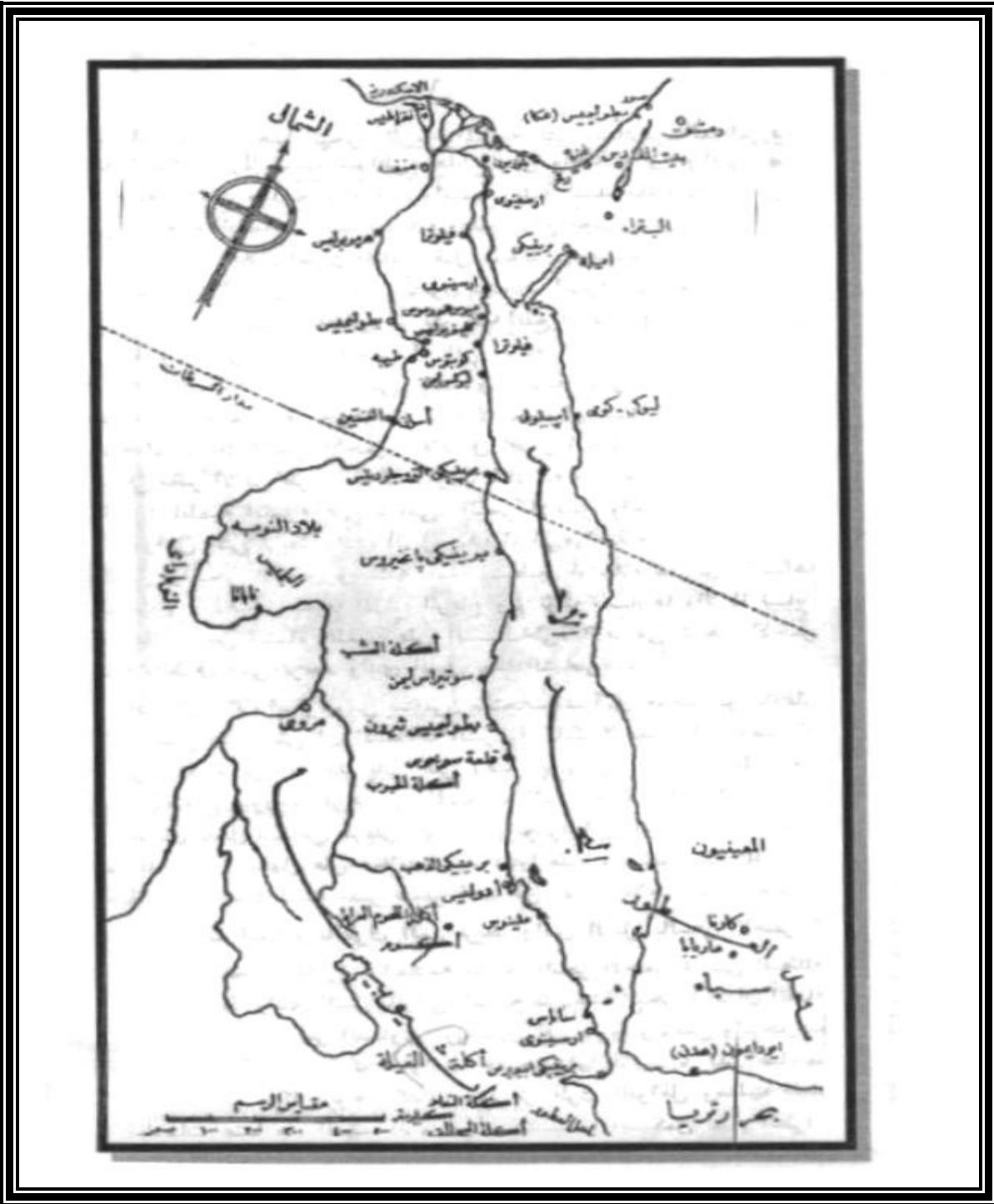
1 - ويل وايريل ديورانت ، قصة الحضارة ، المجلد الثالث ، ترجمة محمد بدران ، دار الجيل للطبع و النشر و التوزيع ، بيروت ، ج 1 ، ص 49 .

- ديكيوس (250-249 م)
 - ديكيوس و هيربنيوس و هوستيليانوس (250-249 م)
 - تريبيونيانوس جالوس و هوستيليانوس (251 م)
 - تريبيونيانوس جالوس فولوسيانوس (251 م)¹
 - ايميليانوس (253 م)
 - فاليريانوس و جاللينوس (254-253 م)
 - فاليريانوس و جاللينوس و فاليريانوس (قيصر) (260-253 م)
 - ماكريانوس و كويتوس (260 م)
 - جاللينوس (268-260 م)
 - كلوديوس الثاني (270-268 م)
 - اوريليانوس (275-270 م)
 - بروبوس (282-276 م)
 - كاروس - كارينوس - كاروس و كارينوس - كاروس و كارينوس و نوميريانوس -
 كارينوس و نوميريانوس (283-282 م)
 - ديوقلسيانوس :
 - منفردا (286-284 م)
 - مع ماكسيميانوس (أغسطس) (293-286 م)
 - مع ماكسيميانوس (أغسطس) و قسطنطيوس و ماكسيميانوس (القيصرين)
 (293-305 م)²

الملحق رقم: 03

¹ - ايدرس بيل، مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربي ، ترجمة عبد اللطيف احمد علي دار النهضة العربية ، بيروت ، 1973 ، ص ص 215 - 216 .

² - ايدرس بيل، مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربي ، ترجمة عبد اللطيف احمد علي دار النهضة العربية ، بيروت ، 1973 ، ص ص 216 - 217 .



خريطة تبين أهم المرافئ و المراكز التجارية التي أنشأها الرومان في البحر الأحمر¹

ملحق رقم: 04

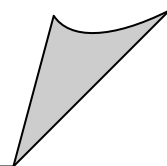
¹ - إبراهيم نصحي ، المرجع السابق ، ج 3 ، ص 62 .



الشكل يمثل دينار من عهد الامبراطور تيبيريوس من 14م الى 37م¹، واتجاه الكتابة من اليمين الى اليسار وهي كالتالي: «TI CAESAR DIVI A VG F AVGVSTVS» وترجمتها: تيريوس قيصر المؤله أغسطس ابن أغسطس.²

¹ - ريتشارد ريس و سيمون جيمس، دراسات أثرية (التعرف الى العملات الرومانية)، ترجمة و تعليق طلعت عبد الرزاق زهران، السعودية، 2000، ص 31 .
² - نفسه، ص 83 .

قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع :

المصادر :

- Dion Cassius ,**Roman History**,L.C.L ,1970.
- Pline l'Ancien,**Histoire Naturelle** ,traduit par Hubert Zehnacker Gallimar,Paris,1999
- Strabon, **Géographie** , Traduit par Amédée Tardieu , Librairie de . L . Hachette, Paris ,1867
- Tacit ,**The Histories** , tr . Clifford H .Moore , 1968

المراجع بالعربية :

1. أبو اليسر فرح ، النيل في المصادر الإغريقية ، عين للدراسات و البحوث الإنسانية والاجتماعية القاهرة،2004
- 2-تاريخ مصر في عصري البطالمة و الرومان ، عين للدراسات و البحوث الإنسانية والاجتماعية القاهرة ، 2004 .
- 3-إيدرس بيل،مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربي ، ترجمة عبد اللطيف احمد علي دار النهضة العربية ، بيروت ، 1973 .
- 4-إبراهيم نصحي ، تاريخ الرومان ، منشورات الجامعة الليبية كلية الاداب ، 1983 ج2وج3.
- 5-أمال الروي ، مصر في عصر الرومان (دراسة اقتصادية اجتماعية في ضوء الوثائق البردية)، طبعة 02 جدة ، 1983

- 6- — مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني (اجتماعيا . اقتصاديا . إداريا)
، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1975 .
- 7- حسين الشيخ ، محمد عبد الفتاح السيد ، ، المصريون و الرومان (رؤية حضارية)
، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 2002.
- 8- عبد اللطيف احمد علي ، مصر و الإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البريدية ، دار
النهضة العربية القاهرة ، 1993 .
- 9- مصطفى العبادي ، مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربي ، القاهرة ،
1985 .
- 10- محمد السيد محمد عبد الغني ، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان ،
المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ، 2006 .
- 11- نافتا لي لويس ، الحياة في مصر في العصر الروماني (30 ق م . 284 م) ، ترجمة و
تعليق أمال الروبي ط 1 ، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية ، القاهرة ،
1997 .
- 12- حسنا ليارى ، تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي في عصر الرومان ، دار العلم
، الفيوم ، 2004
- 13- نجوى مسلم ، تاريخ مصر في العصر الروماني ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، 2000م
- 14- محمد فهمي ، اجارة العمل في مجال الزراعة في مصر في عصر الرومان ، رسالة
ماجستير ، كلية الاداب عين شمس 1985
- 15- ويل وايريل ديورانت ، قصة الحضارة ، المجلد الثالث ، ترجمة محمد بدران ، دار الجليل
للطبوع و النشر و التوزيع ، بيروت ، ج 1 ، ص 49 .

16-ريتشارد ريس و سيمون جيمس، دراسات اثرية (التعرف الى العملات الرومانية)،
ترجمة و تعليق طلعت عبد الرزاق زهران، السعودية، 2000،

المراجع الأجنبية :

1-Johnson Allan Chester, **Roman Egypt to the Reign of Diocletian**, Baltimore 1936 .

2- Rostovtzeff. I. M , **A large Estate in Egypt in the third Century .b . c.** university Press of Wisconsin
Madison, 1922 .

3 ----- **The Social and Economic History of the Hellenistic World**, Oxford, 1941.

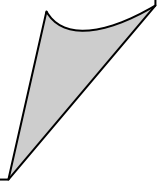
4----- **The Sosial and Economic History of the Roman Empire** , 2 ed, Revised P.M. Fraser
Oxford, 1979.

5- Reinmuth . O . W, **The Prefect of Egypt from Alexander to Diocletian** , 2 ed Klio , 1979

6-Lewis .N . **Life in Egypt under the Roman Rule** ,
Oxford , 1983 1983

7-Wallace S. L, **Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian** . Princeton 1938 .

الفهرس



الفهرس

اهداء
تشكر
مقدمة أ
مدخل :مصر ولاية رومانية 09
● الفصل الأول : الزراعة 17
● -أصناف الأراضي 19
● -اراضي الدولة 20
● -أراضي الملكيات الخاصة 25
● -مسح الأراضي 29
● -تاجير الأراضي 31
● -التقويم الزراعي 33
● -المحاصيل الزراعية 35
● -تربية الحيوانات 40
● الفصل الثاني :الصناعة 50
● صناعة النسيج 50
● صناعة الخبز وطحن الغلال 51
● صناعة الزيت 53
● صناعة الجعة 56
● صناعة العطور 57
● صناعة الذهب 57
● صناعة القرميد 58
● صناعة الفخار 60
● مهن وحرف أخرى 61

64.....	● الفصل الثالث : التجارة
64.....	● التجارة الداخلية
69.....	● التجارة الخارجية
72.....	● النظم المالية والاقتصادية
73.....	● الضرائب
77.....	● جباية الضرائب
78.....	● القروض المالية
79.....	● العملة
82.....	● الخاتمة
89.....	● الملاحق
95.....	● قائمة المصادر والمراجع
99.....	● الفهرس

